



PROVISIONAL
A/39/PV.79
6 December 1984
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(زاجيا)

السيد لوساكا

الرئيس :

مسألة ناميبيا [٢٩] (تابع)

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة الرابعة
- (هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بـإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا :

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/39/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/39/23 (Part V) و A/AC.109/781 و 782 و 784)
- (ج) تقرير الأمين العام (A/39/508 و A/39/582)
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/39/975)
- (هـ) مشاريع قرارات (A/39/24 (الجزء الثاني))

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أذكر الممثلين بأنه وفقا للمقرر الذي اتخذ في الجلسة العامة التي عقدت صباح اليوم ، ستقفل قائمة المتكلمين في المناقشة الخاصة بهذا البند الساعة ١٧/٠٠ من بعد ظهر اليوم .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الهند حكومة وشعبا تزهو أيما زهو بحقيقة أنه منذ ٣٩ عاما مضت ، في أول دورة للجمعية العامة ، كان وفدنا من أوائل الوفود التي اشارت في هذا المحفل مسألة ناميبيا ، التي كانت تعرف آنذاك بجنوب غرب افريقيا . وهكذا ، تنتهي مسألة ناميبيا الى تلك الفئة من القضايا ذات الأهمية القصوى ، والقديمة - في هذا المحفل - قدم الأمم المتحدة ذاتها . ان اهتمام الهند ومشاركتها الفعال في النهوض بمسألة ناميبيا ضاربة بجذورها - بالمثل - في ذلك التاريخ . ومع ذلك ، فان ما نعتبره من الأمور التي لا تبتعث على الزهو - وفي الواقع ، انه ما من أحد هنا في هذه الجمعية يمكن أن يعتبره أمرا باعثا على الزهو - هو عجز الأمم المتحدة المتواصل عن وضع حد لتلك المحنة الرهيبة التي يقاسمها شعب ناميبيا ، رغم مرور قرابة أربعة عقود على سعيها صوب تحقيق ذاك الهدف . ان التأخير في تحقيق استقلال ناميبيا يصبح

أمر لا يمكن احتمالاه في ضوء حقيقة أن ناميبيا كانت على مرعدين من تلك العقود الأربعة
المسؤولية المباشرة الغريفة للأمم المتحدة . والآن ، وبعد مرور أكثر من ستة أعوام ، لا تزال
خطة التسوية الخاصة بناميبيا ، تلك الخطة التي اعتمدها مجلس الأمن وحظيت بالتأييد
العالمي آنذاك ، حبرا على ورق . ان اخفاق الأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها ومقرراتها
بشأن مسألة ناميبيا ، يمثل أكبر وصمة في سجل هذه المنظمة ، ولولا ذلك لكان ذلك السجل سجلا
حميدا في هذا المجال من مجالات انهاء الاستعمار ، بل ان ذلك الاخفاق ، في الواقع ،
يلقي بظلاله على صداقية المنظمة ذاتها .

لماذا يتعين علينا ، رغم أعوام من الجهود الدولية المتضافرة الرامية الى تحرير ناميبيا
من نير الاستعمار ، أن نواجه الاحباط بأن نشهد - أو بالأحرى نشجب - هذا العـــام
انقضاء قرن على استعمار في ذلك البلد ؟

ان تعيّننا لشعب ناميبيا الباسل بمناسبة مرور مائة عام من النضال تمتزج بشعور من خيبة الأمل ، بل وبالعار أيضا ، لأن محنة ناميبيا استمرت كل هذا الأمد . وينبغي أن نتساءل ، مرة أخرى ، لماذا يرفض باستمرار المطلب الدائم والاجماعي للمجتمع الدولي بشأن استقلال ناميبيا ؟ لماذا تجد الأمم المتحدة نفسها عاجزة ، ونجد ، نحن الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي ، أنفسنا عاجزين عن مواجهة التحدي المتفطر للقرارات الصادرة عن هذه الجمعية ومقرراتها ، وعن مجلس الأمن ، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، والارادة العالمية ؟ ان الأسباب ليست بعيدة عن النضال ، أنها تكمن أولا ، وقبل كل شيء ، في طابع نظام بريتوريا العنصري ، الذي دأب على معاملة ارادة المجتمع الدولي باحتقار وازدراء ، دون وخز من ضمير ، وانتهج دائما سياسة الفصل العنصري المقيتة داخل جنوب افريقيا ، وواصل احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وتورط في اعتداءات متعددة وعطيات ترمي الى زعزعة استقرار الدول الافريقية المستقلة . لقد أدركنا جميعا منذ أمد بعيد أن نظام بريتوريا لا يأخذ بالمعايير المعترف بها لسلوك الدولة ، وأن الاقناع المندوب ليس له تأثير عليه . وأسباب تعنت جنوب افريقيا تكمن أيضا في التأييد الذي يلقاه النظام العنصري ، جهزا وسرا ، من أصدقائه وحلفائه الأقوياء . فعن طريق التأييد السياسي والدبلوماسي ، والتعاون المستمر مع جنوب افريقيا في المجالات مختلفة الأنشطة ، ساعدت بعض الحكومات على أن يكون جنوب افريقيا درع يحميها من الضغط الدولي ، وخلق موقفنا نجد فيه أن جنوب افريقيا تشجعت لكي تنتهج في تحد سياساتها القمعية . ان الهوة بين الالتزام المعلن لتلك البلدان لتحقيق استقلال ناميبيا من ناحية ، وأعمالها الفعلية من ناحية أخرى ، أثبتت أنها العقبة في طريق الجهود الدولية لعزل جنوب افريقيا وممارسة الضغط عليها . وليست بي حاجة لأن أعلن موقف حركة بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا ، فهو موقف ظل حازما وثابتا وقاطعا وتأكد من جديد مؤخرا في اجتماع وزراء رؤساء وفود بلدان عدم الانحياز في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، الذي انعقد في نيويورك من ١ الى ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ . ان بلدان عدم الانحياز قد أيدت دوما الحق الثابت لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا الموحدة . ونعتقد

أن شعب ناميبيا له ما يبرّر تماما انخراطه في النضال بكل السبل المتاحة له ، بما في ذلك النضال المسلح . ونحن نعتزف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كممثل وحيد وأصيل لشعب ناميبيا ، وهي عضو كامل في حركة عدم الانحياز .

وتعتقد بلدان عدم الانحياز أن الامم المتحدة تتحمل بالمسؤولية الاولى ازاء ناميبيا ، وأن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكل الأساس الوحيد لتوسية سلمية لمسألة ناميبيا . وينبغي أن يتخذ هذا القرار فوراً وبدون شروط ، ودون ادخال عناصر لا صلة لها بالموضوع وخارجة عنه . ونحن نعرب عن تنديدنا بمحاولات جنوب افريقيا المتكررة لتقويض مسؤولية الأمم المتحدة ، والتلاعب بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) عن طريق محاولات اجراء " تسوية داخلية " . اننا نحث مجلس الأمن أن يجتمع مرة أخرى ، ويضطلع بمسؤولياته الكاملة ، بما في ذلك اتخاذ اجراء عاجل يكفل تنفيذ قراراته ، واذا ما اقتضى الأمر ، اعتماد تدابير الزامية ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

لقد أوضحت جنوب افريقيا مرارا وتكرارا افتقارها التام للاخلاص والجديّة في سياق المفاوضات المتعلقة باستقلال ناميبيا . ورغم الروح التوفيقية الداعية للاعجاب التي أبدتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على الساحة الدبلوماسية ، فان تصرف جنوب افريقيا اتسم بالازدواجية والتسويق . أما الذرائع الواهية والاعتبارات التي لا صلة لها بالموضوع فقد سبقت مرارا لتخريب الاتفاق والعدول عن الالتزامات . ويشكل توقف المحادثات في لوساكا ومنديلوف في مطلع هذا العام أوضح دليل على سوء نية بريتوريا وحيلها .

ان الخطاب المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ المرسل من رئيس جمهورية أنغولا الشعبية الى الأمين العام (A/39/688) ، والذي طرح على الجمعية العامة ، والخطاب المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر المرسل من وزير خارجية جنوب افريقيا (A/39/689) ، يجعلان من الواضح أنه حتى في هذه المفاوضات التي تجرى بين أنغولا وجنوب افريقيا ، ينتهج نظام بريتوريا نفس السياسة التي تقوم على الخداع والتسويق ، رغم الاتجاه المرن والايجابي التي تهديه أنغولا .

ونحن نعتبر أنه مما لا غنى عنه أن تكون أية جهود تبذل خارج إطار الأمم المتحدة للخروج من وضع الجمود الراهن متماشية وخطط الأمم المتحدة ، وتفضي الى تنفيذ ميكر وغير مشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان ينبغي أن تدعم تلك الجهود جهود الأمم المتحدة ، وألا تتنافى معها أو تقوضها على أى نحو كان .

ونود أن نسجل تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، نحو تحقيق استقلال ناميبيا . فالتزامه الشخصي العميق بقضية ناميبيا معروف جيدا . وهو في حاجة الى تأييدنا جميعا في الاضطلاع بولايته العسيرة . ونحن نؤكد من جديد تعهدنا له بالتعاون الكامل معه .

واسمحوا لي أيضا أن أحيي مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي لا يزال يضطلع بنشاط بمسؤولياته باعتباره السلطة القانونية القائمة بإدارة الاقليم الى حين استقلاله ، والقائمة بدعم قضية ناميبيا . ويؤقر تقرير المجلس شهادة حيّة على الدور الفعال للمجلس في مراقبة الحالة في ناميبيا وحولها ، وتنظيم الأنشطة المتعددة التي تربي الى تعبئة الوعي الدولي ، والتأييد لقضية ناميبيا . وكنايب رئيس المجلس وأحد الأعضاء المؤسسين له ، أسهمت الهند بقسطها في أنشطة المجلس . ونود أيضا أن نعرب عن عميق تقديرنا لمفوض الأمم المتحدة لناميبيا السيد براجيش ميشرا ، على مواصلة خدماته المتفانية من أجل قضية ناميبيا .

لقد بدأت بياني بالاشارة الى أن دولتي كانت رائدة في تبني قضية استقلال ناميبيا ، كما كنا روادا أيضا في فرض عقوبات طوعية شاملة على نظام بريتوريا العنصرى . ومنذ شهر مضى ، وفي ذلك اليوم المشؤوم ، حين اغتيلت رئيسة الوزراء الراحلة انديرا غاندى ، كان عليّ أن أقدم رسالة من المغفور لها السيدة غاندى موجهة الى الندوة بشأن " مرور قرن على النضال الباسل لشعب ناميبيا ضد الاحتلال الاستعماري " ، تتعهد فيها بتأييد حركة عدم الانحياز والهند للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وشعب ناميبيا ، وتعرب فيها عن تمنياتها الطيبة بنجاح الندوة . وقد كانت تلك الرسالة آخر عمل رسمي قامت به رئيسة الوزراء الراحلة ، وسوف تظل دليلا أبديا لارتباط السيدة غاندى الشخصي العميق بقضية شعب ناميبيا ، وقضايا الشعوب الراضحة تحت نير الاستعمار . وسوف تظل

أيضا دليلا على تضامن الهند حكومة وشعبا ، وحركة عدم الانحياز مع اخواننا واخواتنا في
ناميبيا . ونحن نعرف أنهم لابد منتصرون في آخر المطاف .

السيد سوكرى فيخاريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسعد
وفد فنزويلا سعادة أن يشارك مرة أخرى في مناقشة الجمعية العامة لمسألة على هذا
القدر من الأهمية كمسألة ناميبيا . ونحن نعتبر أن تقديم مجلس الامم المتحدة لناميبيا تقريره
السنوي عن الأنشطة التي كلفته بها الجمعية العامة أمر له أهمية خاصة ، نظرا لأنه يتم عمدا
اتسمت به أنشطة المجلس من الشعور بالمسؤولية والتفاني .

وقد سعت فنزويلا ، بصفتها عضوا في ذلك المجلس ، الى العمل بروح من التضامن تتفق مع موقفها الدولي الواضح تمام الوضوح والتمثل في بذل كل ما في وسعها لتمكين شعب ناميبيا من الحصول على حقوقه الكاملة في الاستقلال ، ووضع حد لسيطرة جنوب افريقيا الاستعمارية الوحشية التي ترفض تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد تساءلنا لسنوات طويلة عما اذا كانت الولاية الخاصة التي تضطلع بها الامم المتحدة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا ، ستكلل بالنجاح ام يلحقها الفشل . وقد اشار التقرير الحالي الوارد في الوثيقة (A/39/24 (الجزء الاول)) ، الى الاحداث التي وقعت مؤخرا في المنطقة والمتعلقة بتلك المسألة . ونلاحظ مع الاسف والاستياء عدم استجابة جنوب افريقيا ورفضها المستمر الامثال لما يطالب به المجتمع الدولي .

لقد كانت المناورات التي اخذ بزمامها الامين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، والتي ترمي الى تنفيذ ولاية مجلس الامن ، دليلا واضحا على مواصلته بذل جهوده الدؤوبة للوفاء لما تطالب به المنظمة بالكامل . ومع ذلك ، لم تسفر جهوده عن اى شيء نظرا لاصرار حكومة جنوب افريقيا الاستعمارية على تشويه الطابع الخاص الذى تتسم به هذه المسألة . ولا يوجد اى مبرر على الاطلاق لرفض منح الاستقلال لناميبيا . ان الاستقلال حق مشروع بحد ذاته لانه ينبثق من مبادئ الميثاق الذى تقوم عليه الامم المتحدة ذاتها .

وهي وفد بلادى ان منح الاستقلال لناميبيا لا يحتمل اى ابطاء آخر . لذلك ينبغي اجراء الانتخابات على الفور مع اقامة المجمع الانتخابي الذى يشرف على تلك الانتخابات . وليس من المقبول ان ترفض حكومة جنوب افريقيا تحديد فترة معقولة من اجل الدعوة الى اجراء الانتخابات وفقا لطلب الامم المتحدة ، وهذا هو الاخفاق الذى سجله الامين العام في تقريره المؤرخ في ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ .

وهكذا نصطدم بالواقع الذى يصعب تغييره والذى يبرهن على مدى قصور التدابير العقابية المتاحة للأمم المتحدة لتحقيق اهدافها .
لقد ثبت عدم فاعلية كل العقوبات التي فرضتها مختلف القرارات بسبب الافتقار الى روح التعاون اللازمة لتنفيذها . وقد اعربت فنزويلا ، من جانبها ، عن تأييدها القاطع والحازم لفرض العقوبات التي ترمي الى عزل نظام جنوب افريقيا الاستعماري .
ولكن ما الذى يستطيع اى بلد ان يفعله بمفرده عندما لا تتوافر نفس الروح من التصميم لدى غيره من البلدان ؟

ان قوة الامم المتحدة تستند الى ارادة جميع اعضائها . ومن الجلي تماما انه لن يتسنى حسم المشكلة الناميبية مالم ندرك هذه الحقيقة . فاذا امكن تحقيق التنسيق التام بين جميع التدابير الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والعسكرية التي تتخذ ضد اى بلد ينتهك التزاماته الدولية ، فلن يكون هناك ادنى شك في امكانية التوصل الى حل مرض في المستقبل القريب .

والحقيقة ان هناك مشاكل جغرافية - سياسية بالمنطقة تزيد من تعقيد القضية . فالنزاعات الداخلية في كثير من المناطق المتاخمة لناميبيا تخلق مناخا من التوتر لا يساعد على التفاهم ، ولكن ، من ذا الذى يستطيع ان يدعي جادا ان العنصرية والاستعمار والممارسات الشائنة لحكومة جنوب افريقيا لا علاقة لها بهذه التوترات الجغرافية - السياسية ؟ ان هذه التوترات موجودة منذ امد بعيد لكن العكس يكون صحيحا في هذه الحالة . بمعنى انه اذا ما ازيلت تلك الممارسات ستترتب على ازالتها تهيفة الظروف المواتية للحوار بصورة افضل ، مما ييسر بالتالي تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة .

لذلك ، نخاطب مرة اخرى ضمير جميع البلدان لكي تؤكد ، في معالجتها لمسألة ناميبيا ، التزامها الدائم بالمبادئ الدولية للعدالة والاخلاق . وهكذا ، يمكن من خلال ذلك الالتزام ان نقرب كثيرا من السلم ، ويكون تحقيقه اكثر يسرا مما يعتقد الكثيرون .

اما اذا تركنا قوات جنوب افريقيا تواصل احتلال ناميبيا ، فلن يؤدي ذلك الا الى تفاقم النزاع واتساع نطاقه . فشعب ناميبيا يزداد اصرارا يوما بعد يوم على الدفاع عن حقوقه . كما ان قرار شعب ناميبيا بالكفاح في سبيل الاستقلال بكــــل الوسائل يسانده عزم لا يحيد ينبغي ان يجعلنا جميعا نعمن النظر في المسألة سعيا الى تجنب المزيد من المعاناة لذلك البلد . ينبغي للمجتمع الدولي ان يعــــترف ببطولة شعب ناميبيا لان تلك البطولة جزء نشط وواع من كفاحه من اجل حقوقه المشروعة . وذلك هو السبب ، في ان المجتمع الدولي يجب ان يضغط من اجل التوصل الى حل مقبول بأسرع ما يمكن ، لا من حيث ان المسائل موضوع النقاش قد تؤدي الى زيادة حدة التوتر .

ان مسألة ناميبيا ، كما هو معروف تماما ، لا تتعلق بتحقيق استقلالها فحسب . بل تتعلق بأسوأ التجاوزات العنصرية وأعمال الاستغلال التي يرتكبها من يمارسون ما يسمى بالفصل العنصرى وهي تجاوزات واعمال تشير اشمئزاز الضمير الانساني . والاصرار على الابقاء على اوضاع تستجلب الانتقاد بهذا الشكل لا تؤدي له الا تقليل فعالية الامم المتحدة .

وقد سررنا كثيرا لتلك الانباء المتعلقة بالا فراج مؤخرا عن اديما توانواييا توافو ، امين عام المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الذى ظل سجيناً طوال ستة عشر عاما في زنزانات الفصل العنصرى والاستعمار ، قضى الجزء الاكبر منها في سجن جزيرة روبين سيثة السمعة بعد محاكمة صورية بسبب ارتكابه جريمة الدفاع عن حق ناميبيا في الاستقلال . اننا نحى انتصاره وانتصار جميع زملائه الذين ما زالت لديهم المقدرة الان على مواصلة هذا الكفاح في سبيل الاستقلال عند العنصريين في جنوب افريقيا .

وطبيعة الحال ، يجب الا نستهن بذلك التقدم الهام الذى احرزناه في سبيل استقلال ناميبيا والتمثل بصفة خاصة في طريقة تفهم الشعوب والحكومات لهذه

المشكلة . وليس هناك ادنى شك في تزايد الوعي واتساعه فيما يتعلق بالآثار المترتبة على هذا النهج اكثر مما كان الحال عليه في الماضي ، كما ان عدد البلدان التي تضطلع بمسؤولياتها بجدية ازاء ناميبيا آخذ في الازدياد بصورة مطردة .

وفيما يخص فنزويلا ، اودان اؤكد هنا ان مشاركتنا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، كما ذكرت في مستهل بياني ، تنبني على اهتمامنا الدائم بالسعي الى تحقيق الاستقلال الكامل والتام لتلك المنطقة . لقد اعربنا عن موقفنا في كل المحافل ، واغتنمنا كل فرصة اتاحت لنا لتأكيد الحجج التي نطرحها بما يتفق مع اعمالنا . والحقيقة انه منذ انشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا بموجب القرار ٢٢٤٨ (د-٥) المؤرخ في ١٩ آيار/مايو ١٩٦٧ وبعد ان اعلنت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤٥ (د-٢١) المؤرخ في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، عدم وفاء جنوب افريقيا بالتزاماتها المتعلقة بادارة اقليم ناميبيا - تحول المجلس بعد تخويله بتلك المهام الى هيئة ذات سلطات حقيقية قادرة على تمثيل المصالح المشروعة لشعب ناميبيا . وقام المجلس ببعض الزيارات لاجراء المشاورات بشأن المسائل المطروحة مع الحكومات المعنية في مختلف مناطق العالم ، كالزيارة التي قام بها في عام ١٩٨٤ لأمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية ومنطقة المحيط الهادئ ، وقد ساعدت تلك الزيارات على ادراج المجتمع الدولي لقدرة المجلس الحقيقية على التفاوض وانه المدافع الحقيقي عن حقوق ناميبيا .

وفي هذا الصدد ، يعلق وفد بلادي اهمية بالغة على المرسوم رقم ١ الذي اصدره المجلس لحماية الموارد الطبيعية في ناميبيا ، بما في ذلك الاجراءات التي ترمي الى وضع حد لاستغلال واستنزاف الموارد الطبيعية والبشرية من جانب المصالح الاقتصادية الاجنبية بالتحدى لقرارات الامم المتحدة .

ورغم كل هذه الصعوبات ، وتعتت حكومة جنوب افريقيا والتعقيدات الجغرافية السياسية التي قد تكون نشأت ، فمن المؤكد ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا رتب بحكمة فترة انتقالية ستؤمن لشعب ناميبيا اسسا سليمة تنبني عليها تنميته عندما يحصل على استقلاله المحتوم في المستقبل .

ولقد ظل توجه العمل الشامل الذى يقوم به مجلس ناميبيا منصبا على ضمان قيام امة حرة تلتزم بمبادئ ميثاق الامم المتحدة . ان مستوى تمثيل المجلس داخل منظمتنا احد المؤشرات التي تتيح التعرف بشكل كامل على قيمته الحقيقية وقد هيا له ذلك التمثيل المساندة اللازمة لكي يوفر للشعب الناميبي الامكانيات الحقيقية التي تساعده على تحقيق اهدافه التاريخية .

لم يكن الدور الذى قام به المجلس قاصرا على مجرد استنكار الممارسات الاستعمارية ضد الشعب الناميبي . فقد قام ، برؤيته الواضحة للمستقبل ، بتنسيق المهمة الرامية الى اقامة دولة على مستوى عال من التحضر . ولهذا السبب وضع برنامجا للتعليم بالتعاون مع قوى سياسية نيابية ، ونظم حلقات دراسية يمكن ان تناقش فيها مشاكل الساعة المتعلقة بالمراحل اللاحقة من تنمية ناميبيا .

وفي اطار الانجازات الملموسة للمجلس ، يسعدنا بوجه خاص ان نعلن - بوصفنا البلد الذى يشغل منصب نائب رئيس صندوق الامم المتحدة لناميبيا - عن افتتاح مركز التدريب المهني في مقاطعة كوانزاسول بجمهورية انغولا الشعبية ، الذى التحق به ٢٠٠ ناميبي يقومون بدراسات اساسية في عدد من التخصصات .

وفي هذا الصدد ، نحن ملتزمون ومشاركون في اعمال معهد الامم المتحدة لناميبيا الكائن مقره في لوساكا بزامبيا ، حيث يجرى اعداد ابناء ناميبيا لتولي مهام ادارة بلد هم في المستقبل .

ولم يحدث قط ان كان لدى الامم المتحدة مثل هذا الفهم الواضح لمسؤولياتها . وبالرغم من ان رجالها يعملون في ظروف صعبة ومأساوية ، الا انهم لا يدخرون وسعا في محاولة اعادة الامل لشعب لناميبيا - الذى يعيش في ارضه في ظل احتلال غير

شرعي - وجعله يشعر بأنه لا يقف وحده ، وان المجتمع الدولي يعي مدى الحاجة للتعاون الفعال لا بالقول فقط ، ولكن بالفعل ، وذلك حق يعترف به لناميبيا .

واني لعلنى قناعة بأن التاريخ سوف يسجل هذا العمل بوصفه من اجل الاعمال التي اضلعت بها الامم المتحدة ، الا وهو ايجاد عالم خال من اسوأ اعدائه . واسمحوا لي بأن اعرب في هذه المناسبة للسفير بول لوساكا ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا والرئيس الحالي للدورة التاسعة والثلاثين ، للجمعية العامة عن ارتياحنا للعمل الذى قام به لبلوغ الاهداف التي تشيد بالتضامن الدولي .

وبالرغم من الاحباطات والانكاسات التي واجهتنا ، فان مصداقية الامم المتحدة ما زالت عند درجة مقبولة بفضل تدخلها المباشر في مسألة ناميبيا . وفيما يتعلق بالعمل اليومي للمجلس ، فقد استمتعنا بالاستماع الى النقد البناء والاقتراح المقدم من السيد توافو يا توافو بشأن أنشطة المجلس . ومن ثم ايدنا فكرة استمرار المجلس في العمل من اجل كفالة حماية افضل للموارد الطبيعية في ناميبيا ، واستخدام عدد اكبر من ابناء ناميبيا في اعمال المجلس ، وتعميق اتصال المجلس بالواقع القائم في ناميبيا اليوم ، بتنظيم زيارات لمخيمات اللاجئين الناميبيين .

من اجل هذا يكون من المستصوب ان تبدأ في العام المقبل حملة اكثر كثافة بحيث يمكن ، عند ما تحتفل الامم المتحدة بالذكرى الاربعين لانشائها ، ونحتفل بالذكرى العشرين لصدور الاعلان بشأن انتهاء الاستعمار ان نتخلص من كل الاسباء الثقيلة التي فرضت على ذلك الشعب الذى حرم من حقوقه لفترة طويلة للغاية .

ونود ان نؤكد على العمل المتسم بالكفاءة والمهارة الذى قام به السفير هراجيش شاندراميشرا ، مفوض الامم المتحدة لناميبيا ، وأعضاء مكتبه ، ونحن نعرب عن امتناننا لهم جميعا .

١١ - واسمحوا لي ان اغتنم هذه الفرصة لكي اعرب عن خالص امتناننا وتأييدنا للمنظمات غير الحكومية لما تقوم به من عمل لصالح قضية ناميبيا .

واذا التزامنا بأعمال المجلس ، واذ نضع في اعتبارنا الحقائق التي ذكرتها في بياني ، سيؤيد وفد فنزويلا دون أى تحفظ مشروع القرار المقترح من المجلس في الوثيقة A/39/24 (الجزء الثاني) .

السيد هيريرا كاسيرس (هند ورأس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

من البنود التي حظيت باكبر اهتمام في الجمعية العامة للأمم المتحدة " مسألة ناميبيا " فقد بحثت الجمعية العامة في جلساتها العامة كما بحث عدد من الهيئات التابعة للأمم المتحدة تطور الحالة في ذلك الاقليم بدءاً من وقت وضعه تحت الانتداب ، الذى استعادتته الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، وهو الوقت الذى اضطلعت فيه الامم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن اقليم ناميبيا وشعبها . وفي عام ١٩٦٧ ، انشأت الجمعية العامة ، كهيئة فرعية تابعة لها ، مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذى عهدت اليه بمهمة سلطة الادارة القانونية لذلك الاقليم الى ان يحقق استقلاله .

ونظراً لان الجمعية العامة ليست لديها السلطات اللازمة لسحب الادارة الاجنبية ، فقد قررت عرض الموضوع على مجلس الامن . ومن ثم اعترف مجلس الامن ايضا في قرارات يرجع تاريخها الى عام ١٩٦٩ ، بانها الانتداب ، وطلب من حكومة جنوب افريقيا ان تنسحب فوراً من ذلك الاقليم .

وبحثت محكمة العدل الدولية في مناسبات متكررة الوضع الدولي لاقليم ناميبيا والاثار القانونية المترتبة عليه . واعترف ذلك الجهاز الاساسي التابع للأمم المتحدة في عام ١٩٥٠ باختصاص الجمعية العامة فيما يتعلق بهذا الوضع ، وكما هو معروف للجميع ، اصدرت تلك المحكمة فتوى في عام ١٩٧١ تقضي بأن تلتزم جنوب افريقيا بانها وجودها غير القانوني وسحب ادارتها من اقليم ناميبيا ، وان تعترف الدول الاعضاء في الامم المتحدة بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا في الاقليم .

وتنطوى هذه الالتزامات على ضرورة عدم اقامة علاقات تقليدية في الحالات التي يفترض فيها ان حكومة جنوب افريقيا ستقوم بعمل ما بالنيابة عن ناميبيا ، أو يتعلق بذلك الاقليم ؛ وعدم اعتماد بعثات دبلوماسية او قنصلية لجنوب افريقيا قد تعتد ولايتها الى ناميبيا ؛ وعدم ارسال وكلاء قنصليين الى ذلك الاقليم ؛ وعدم الابقاء على أية علاقات قد تعزز سلطة جنوب افريقيا في ناميبيا ؛ والتذكير بأن وجود جنوب افريقيا غير الشرعي في ناميبيا يضر شعبا يحتاج الى مساعدة المجتمع الدولي لكي يحقق الاهداف المجسدة في المهمة المقدسة للحضارة .

معكس مضمون تلك الفتوى العناصر القانونية للموقف ، وقد كررت جميعها مسرورا وتكرارا من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة بوصفها عناصر الزامية . وتشتمل مسؤولية الامم المتحدة المباشرة ، التي اعترف بها سياسيا وقانونيا ، على تعزيز رفاه شعب ناميبيا وتنميتها وتقديمه وصيانة حقوقه ومصالحه . ولا يمكن تحقيق هذه الاهداف الا من خلال تقرير المصير والاستقلال الحقيقي لشعب ناميبيا في مواجهة ضغط خارجي أو محاولة الضغط ، الذي يأتي أو قد يأتي من مناطق ذات أيديولوجيات مختلفة . ولهذا اتخذ مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ قرارا يبين طرائق اجراء الانتخابات الحرة التي تكفل ، تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة ، التعبير عن جميع الاتجاهات الفكرية فيما بين الناميبين ، ضمانا لممارسة حق تقرير المصير بصورة حقيقية وحررة ، وخلق مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق ومُتحد في نفس الوقت .

ان هند وراس تشارك في هذه المناقشة لتقول اننا نسدرك الواجبات المطلقة على عواتق الدول الأعضاء للأمم المتحدة والناجمة عن مسؤوليات الامم المتحدة تجاه شعب واقليم ناميبيا .

ولقد عبرت هند وراس عن آرائها حيال هذا الموقف مرارا وتكرارا ، ومؤخرا ، كسور وزير خارجيتنا هذه الآراء أمام الجمعية العامة عندما قال :

" وترفض هند وراس وجود قوات أجنبية في ناميبيا ، وتعرب عن أسفها للتباطؤ في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة . ويشكل مشروع الامم المتحدة الخاص باستقلال ناميبيا الأساس للحل السلمي الدائم " (A/39/PV.26 ، ص ٩٢)

لقد انقضى ١٨ عاما منذ أنهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على افريقيا الجنوبية الغربية ، التي أصبحت فيما بعد تعرف بناميبيا ، كما انقضت ستة أعوام منذ اعتمدت خطة الامم المتحدة لضمان استقلال شعب ناميبيا سلميا .

ولقد أيدت هند وراس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بغية اتخاذ ، كإفصة التدابير المتعلقة بتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا في أسرع وقت ممكن وتسوية تلك المسألة تسوية سلمية على أساس التنفيذ الفوري لتلك القرارات ، وهذا نتجنب أي محاولة لإعاقة العطية التي ستفضي الى تلك النتيجة .

ولكن ما الذى حدث حتى الآن ؟ بالرغم من اعلانات الهيئات التي أشرت اليها والمتعلقة بالوضع الدولي للاقليم بالرغم من عدم شرعية وجود جنوب افريقيا ومن حقيقة أن هناك خطة للأمم المتحدة مقبولة لدى جمهورية جنوب افريقيا نفسها للتحويل السلمي نحو استقلال ناميبيا ، وبالرغم من حقيقة أن الجمعية العامة ومجلس الأمن يواصلان اتخاذ القرارات التي تفصح عن قلق المجتمع الدولي ازاء استمرار الاحتلال غير القانوني لاقليم ناميبيا ، وبالرغم من كل مايجرى ، فان البلد المحتل لم يسمح بتنفيذ خطة الامم المتحدة ومواصلة انتهاك حقوق الناميبيين وحرمانهم الاساسية ، بما في ذلك حقهم في ممارسة السيادة الدائمة على موارد بلدهم الطبيعية .

لكن هذا الموقف لن يشبط عزيمتنا . بل يحتم علينا كممثلين للدول الأعضاء في هذه المنظمة أن نمارس حقنا ، النابع عن مسؤولياتنا الخاصة تجاه ناميبيا ، أن نساهم في الأنشطة الجماعية المتسقة التي يضطلع بها من خلال أجهزة الامم المتحدة بغية تحقيق الاهداف التي وضعناها لأنفسنا عند ما تقبلنا المسؤولية في أسرع وقت ممكن .

وفي هذا الصدد ، ينبغي لنا أن نعيد اجراء الأمين العام تأييدا تاما ، ومتحتم علينا أن نوافق ، كما طلب الأمين العام ، أن ننظر في قضية ناميبيا على أنها في حد ذاتها قضية ذات أولوية . وما زال قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس الوحيد للتوصل الى حل . كما ينبغي لنا أيضا أن نعيد التأكيد على أن جميع الاتفاقات والتدابير التي تستق التوصل اليها حتى هذا التاريخ من قبل الامم المتحدة لا تزال صالحة وسارية المفعول . ولذلك يتحتم علينا أن تقدم دعما الكامل وتعاوننا الى الأمين العام لنتيح له مواصلة تكثيف جهوده لتحقيق تسوية عاجلة لقضية ناميبيا .

ان هندوراس تكرر اقتناعها بأنه لا ينبغي أن يكون هناك أى ربط أو مقابلة بين استقلال ناميبيا وسائل تقع خارج نطاق تلك القضية لم تكن قد أخذت في الحسبان عند ما اعتمدت الامم المتحدة خطتها لناميبيا . ولا ينبغي السماح لأى شئ بأن يؤخر استقلال ذلك البلد .

ولكن ، كما ذكرنا في مناسبات اخرى ، لا تستطيع هندوراس أن تغفل حقيقة أن هناك عناصر وتوتر وافتقار الى الأمن في الجزء الجنوبي من افريقيا ، وأنه يتحتم حل تلك

الصراعات سلميا لمصلحة السلم والأمن ، اللذين لجميع دول ذلك الجزء من العالم ، دون استثناء ، حق فيهما . وسيزيد ذلك أيضا من تعزيز استقلال ناميبيا المتوقع ، الذي دعوني أقول ثانية ، لا ينبغي تأخير أو إعاقة نتيجة لشروط لا تمت بصلة لتحقيق ذلك الهدف الاقليمي النهائي . ولذلك فاننا نتفق وآراء أعضاء آخرين في هذه المنظمة ، كالنساء على سبيل المثال ، التي قال مثلها في بيانه أمام هذه الهيئة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ :

" وتشعر النساء أن هذه العناصر ينبغي ألا تربط بخطة الانتقال التسيي وضعتها الامم المتحدة لناميبيا ، بل ينبغي مناقشتها بدلا من ذلك بشكل مباشر بين الحكومات المعنية في جهد شامل لتخفيف التوترات ووضع حد للنزاع في المنطقة ككل ، وربما يتضمن هذا ضمانات ملائمة للسلامة ، وربما يتضمن هذا ضمانات ملائمة للسلامة الاقليمية للدول المعنية " (A/38/PV.75 ، الصفحتان ٨٧ و ٨٨)

وبين الواقع الدولي القائم أن تلك الاتصالات والمفاوضات جارية بالفعل . ونظرا لنفاد صبر الشعب الناميبي ، فانه يتحتم الاسراع في البحث عن حل سلمي لقضية ناميبيا . وهذا هو السبب الذي يجعلنا نشدد على الرغبة في اعطاء الأمين العام للأمم المتحدة أعظم تأييد ممكن في اجراءه الذي يستهدف تحقيق تسوية سلمية على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويمكن لفريق الاتصال أن يتعاون من أجل الاسراع بايجاد حل للصراع الناجم عن الاحتلال الاجنبي للاقليم الناميبي .

والى أن يتحقق ذلك ، ينبغي أن نعزز المكانة الدولية لناميبيا بتشجيع قبول اشتراك مثلها ، مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، كعضو كامل العضوية في أكبر عدد ممكن من الوكالات المتخصصة وهيئات منظومة الامم المتحدة ، كما هي الحال على سبيل المثال ، بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، واللجنة التنفيذية لبرنامج الفضاء الساي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمثل ننادى بأن اشراك ناميبيا كطرف في المعاهدات الدولية له أهمية أساسية كما حدث بالنسبة للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، واتفاقية قانون البحار .

وينبغي مواصلة تقديم المساعدة في مجال التدريب للشعب الناميبي لتأمين بلوغه أقصى درجة من الكفاية وينبغي تعزيز التأييد المقدم لمجلس الامم المتحدة لناميبيا في جميع أنشطته وكذلك لصندوق ولمعهد الامم المتحدة لناميبيا ، وينبغي وقف كل تعاون مع الدولة المحتلة لاقليم ناميبيا وكل ما من شأنه مساعدتها على البقاء أو تقهقه وجودها غير الشرعي في ذلك الاقليم .

ولتحقيق هذه للغاية ، ينبغي عقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية فسي مختلف مناطق العالم لتوضيح الرأى العام في جميع القارات بواجبات المجتمع الدولي لتأمين الاستقلال العاجل لناميبيا عن طريق تقرير الحيز الشرعي لشعبها من خلال انتخابات حرة محايدة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة .

ومن المأمول ألا يتأخر حل المشكلة عن التاريخ الذى سنحتفل فيه بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة - ولنتذكر أنه في سنة ١٩٨٥ ستكون قد انقضت ٤٠ سنة على بسند تناول مسألة ناميبيا . يجب لذلك أن نعتبرها احدى المسائل ذات الأولوية ويجب أن نؤمن أن تصبح الامم المتحدة في موقف يسمح لها بـ :

" حفظ . . . أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاحتلال بالسلم ، وتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أولتسميتها " .

السيد لينغ كينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ بداية هذا

العام عقدت جولتان من المحادثات في لوساكا والرأس الأخضر على التوالي بين سلطات جنوب افريقيا الاستعمارية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تمثل الشعب الناميبي . ومع ذلك ، بسبب الافتقار الى الاخلاص من جانب سلطات جنوب افريقيا ، لم تسفر تلك المحادثات عن أية نتائج ، ولم تحقق أى تقدم في العملية المؤدية الى استقلال ناميبيا . والآن فان الشعب الناميبي لا يواصل العيش في هامة التعاسة تحت نير الحكم الاستعماري لجنوب افريقيا فحسب ، بل أن سيادة البلدان المستقلة بالفعل في الجنوب الافريقي تعرضت لانتهاكات متكررة وما زالت الحالة في المنطقة بأسرها غير مستقرة . وتوضح الحقائق أن الأسباب الجذرية للتوتر في الجنوب الافريقي تمكن في رفض سلطات جنوب افريقيا رفضا باتا تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، والتخلي عن حكمها الاستعماري لناميبيا ، ومواصلة انتهاج سياسة الهيمنة الاقليمية .

لقد تضمن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أساسا واقعا لتسوية معقولة للمسألة الناميبية وملوغ ناميبيا الاستقلال . ووفقا لهذا القرار ، يتعين على قوات جنوب افريقيا ومقاتلي سوابو من رجال حرب العصابات التوقف عن الأعمال العدوانية ، ومنهجي أن تنسحب قوات جنوب افريقيا تدريجيا من ناميبيا وأن يجري الشعب الناميبي الانتخابات تحت اشراف الامم المتحدة وأن تحقق البلاد الاستقلال الكامل . ولقد قبلت هذه الصيغة للتسوية عالميا من قبل الشعب الناميبي والمجتمع الدولي ، كما قبلتها سلطات جنوب افريقيا في احدى المرات بالمثل ، ومع ذلك ، انقضت ست سنوات وما زال ذلك القرار الرسمي للأمم المتحدة حتى اليوم مجرد قصاصة ورق ولم يترجم الى عمل .

ان مفتاح تسوية المسألة الناميبية يكمن في انهاء الحكم الاستعماري لجنوب افريقيا حتى يستمتع الشعب الناميبي بحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال كما ينبغي له . ويتمسك قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بالمبادئ السالفة الذكر كما يأخذ في الاعتبار الجوانب الكثيرة للواقع داخل وخارج ناميبيا . وأثناء المفاوضات اتخذت سوابو التي تمثل الشعب الناميبي نهجا بنّاء ومعتقولا مبدية الصبر والمرونة الى أقصى حد . لكن السلطات في جنوب افريقيا تشبث بعناد بموقفها الاستعماري وان كانت قد ظلت تغير حيلها

باستمرار وتلجأ الى التكتيكات المختلفة لتأخير تسوية المسألة لحماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في ناميبيا والابقاء على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ذاتها .

وعلا على تكيف قمعها العسكرى ، أجبرت جميع الذكور فيما بين سن السابعة عشرة وسن الخامسة والخمسين مؤخرًا ، على الخدمة في قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا .

وعلا على تعزيز حكمها ، سياسيا ، دعت الممثلين العملاء ورفضت أن تعترف بسوابو المشغل الوحيد والأصيل للشعب الناميبي مشلما اعترفت بها الام المتحدة ، فهي تحاول تجلوز الام المتحدة تحت ستار " التسمية الاقليمية " لكي تواصل تنفيذ مخططاتها .

وعلاوة على ذلك ما زالت سلطات جنوب افريقيا ، بعد التسوية زمنا طويلا ، ترفض سحب قواتها من انغولا بعد قيامها بالغزو ، وتصر على الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوية من انغولا وتشتترط لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) انسحاب تلك القوات . وان تغربا أن قواتها هي القوة العسكرية القوية الوحيدة في الجنوب الافريقي فانها تعرض البلدان المجاورة لغزوها وتهديداتها . ان الأعمال التعسفية الرامية للهيمنة الاقليمية التي تقترفها سلطات جنوب افريقيا لم تقابل بالرفض فحسب من جانب سوابو ودول خط المواجهة الافريقية بل وأثارت أيضا الكراهية المبررة والسخط لدى المجتمع الدولي .

لقد قهل نضال الشعب بالتعاطف والتأييد الواسعين من جميع البلدان والشعوب المتسكة بالعدالة في العالم . ولقد أعادة مؤتمر القمة لدول خط المواجهة الافريقية المعقود في نيسان /ابريل الماضي التأكيد على تأييد نضال الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال . وفي حزيران /يونيه عقد وزراء خارجية دول خط المواجهة الافريقية والبلدان الشمالية اجتماعا فسي استكهولم للاعراب عن تأييدهم لشعب الجنوب الافريقي في نضاله من أجل التحرر . وفي أوائل أيلول /سبتمبر عقدت دول خط المواجهة الافريقية والاشتراكية الدولية اجتماعا في اروشا كما أكدت الدورة العشرون للقمة في منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في أديس أبابا فسي ١٢ - ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر . وأكّد اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود لبلدان عدم الانحياز في الدورة الحالية للجمعية العامة من جديد أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو

الأساس لتسمية المسألة الناميبية وأعرها عن معارضتها للربط بأنواع وعن التأييد الحازم
للنضال العادل للشعب الناميبي . وفي العام الماضي قام مجلس الاسم المتحدة لناميبيا
بجهود جديدة في سبيل تحرير الشعب الناميبي .

وتجدر الإشارة الى أن تعنت سلطات جنوب افريقيا يتصل اتصالا لا تفصم عراه بسياسة " الارتباط البناء " التي تنتهجها دولة كبرى حيال جنوب افريقيا واصرارها على تسوية تربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ونحن نرى أنه ينبغي لتلك الدولة أن تنبذ تلك الممارسة التي تزيد جنوب افريقيا صلفا وتتعارض مع مطامح الغالبية العظمى من البلدان الافريقية والمجتمع الدولي بأسره ، وذلك كي يتسنى لها الاضطلاع بمسؤولياتها التزاما بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

تبلغ مساحة ناميبيا ما يزيد على ٨٢٠ . ٠٠٠ كيلومتر مربع ، ويزيد تعداد سكانها عن مليون نسمة . وقد تعرضت للقمع الاستعماري لاكثر من قرن وما زالت تترنح حتى اليوم تحت حكم نظام جنوب افريقيا العنصرى وهي أكبر مستعمرة على الارض . ان هذا لعار على المجتمع الانساني في الثمانينات . ونحن نناشد جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تنفذ على نحو صارم قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بغية تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا وأن تنفذ قرار مجلس الامن بشأن فرض حظر على توريد الاسلحة لجنوب افريقيا وأن تتقيد بالمرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية في ناميبيا والصادر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وفيما يتعلق بسلطات جنوب افريقيا التي ترفض الالتزام بقرارات مجلس الامن ، يجب توقيع عقوبات عليها وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة ذات الصلة .

وأود أن أكرر في هذا المقام ان حكومة الصين وشعبها يدينان بشدة سلطات جنوب افريقيا العنصرية لاحتلالها غير المشروع لناميبيا : ويساندان بقوة كفاح الشعب الناميبى ، بجميع أشكاله ، في سبيل الاستقلال ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، وسيواصلان تقديم الدعم والعون المعنويين والسياسيين والماديين لسوابو . ونحن نؤيد تماما بلدان الجنوب الافريقي في نضالها ذودا عن سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، كما نساند شعب جنوب افريقيا في كفاحه العادل ضد نظام الفصل العنصرى وفي سبيل نيل حقوق الانسان الاساسية والمساواة العنصرية وسنواصل امـدادـه بالمساعدات بأقصى ما في وسعنا .

وربما كانت هناك عقبات من شتى الأنواع لا تزال تعترض العطية الرامية إلى تحقيق استقلال ناميبيا . بيد أننا موقنون من أن الشعب النامبي ، بتعزيزه لتضامنه ومثابرته في الكفاح بقيادة سوابو ، سيحرز النصر في نهاية المطاف ويحقق استقلال ناميبيا .

السيد عبد اللطيف (عمان) : تتعاطب على الجمعية العامة في

دورتها التاسعة والثلاثين تمضاي ومشاكل ومواضيع هي نفسها التي تعاطبت على دورات أخرى سبقت . وما يلفت النظر هو أن القليل من هذه القضايا وجدت حلوًا ناجحة أما بعضها الآخر فتد استمر وجوده على جدول أعمال الجمعية العامة منذ نشأة هذه الهيئة الدولية حتى يومنا هذا .

فبالإس ، أنهت الجمعية العامة الاستماع إلى المتحدثين حول قضية الشرق الأوسط وما هي اليوم تتناول قضية ناميبيا ، وبعد أيام ثلاث ستتناول الجمعية العامة قضية فلسطين .

إن ثمة عوامل مشتركة تربط هذه المواضيع الثلاثة وأحد هذه العوامل هي وجود احتلال أجنبي لأراضي الغير ، فكما في فلسطين والشرق الأوسط ، فإننا نجد في ناميبيا احتلالاً أجنبياً بغيضاً ، وثمة عامل مشترك آخر بين هذه القضايا ألا وهو الادعاء بملكية كل أو بعض الأراضي من قبل السلطة المحتلة ومحاولات الضم . ففي فلسطين والشرق الأوسط تدعي إسرائيل ملكية بعض الأراضي كما تقوم باستيطان بعضها الآخر وفرض قوانينها عليها وفي ناميبيا نجد نفس الشيء حيث تدعي جنوب إفريقيا ملكية بعض الأجزاء من هذا الإقليم ، وعامل ثالث يشترك بين القضيتين ألا وهو اتباع سياسة عنصرية تميز بين السكان سواء بالنسبة للعرق أو الدين أو اللون ، فكما في فلسطين فإننا نجد في الجنوب الإفريقي تمييزاً عنصرياً مقته وأدانه العالم . فلا غرابة إذن أن تدفع الصهيونية بالعنصرية كما تدفع سياسة الفصل في جنوب إفريقيا بالعنصرية .

ان العوامل السابقة التي تربط بين هذه القضايا الثلاث ليست عوامل على سبيل الحصر بل هي من قبيل المثال ، فهناك تشابه آخر الا وهو التعنت والغرور الذي تبديه القوة المحتلة . فهو يتكرر على السواء في الشرق الاوسط وفلسطين من جانب اسرائيل وفي ناميبيا من جانب جنوب افريقيا ، وكلا المحتلين يواجهان رفضا قاطعا من جانب المواطنين الذين يعبرون عن رفضهم هذا بمختلف الوسائل المتاحة لهم التي تقرها جميع الشرائع الدولية .

ان القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية الجيدة التي سادت بين عمان وبين أجزاء من القارة الافريقية ليست مبعث فخر واعتزاز لنا فحسب ، بل هي في المقام الاول مدعاة لنا لزيادة اهتمامنا بهذه القارة العظيمة . فسلطنة عمان تشارك القارة الافريقية تطلعاتها وآمالها في ايجاد حلول عادلة ودائمة لجميع المشاكل التي تعصف بالقارة ، ومن ناحية أخرى فان سلطنة عمان بكل جوارحها تشارك القارة الافريقية في الشعور بالأسى والالام ازاء المحنة التي تتعرض لها هذه القارة نتيجة للاوضاع الاقتصادية السيئة التي تمر بها والناجمة في المقام الاول عن عوامل طبيعية لا قبل للقارة بالتحكم فيها ، وما محنة اللاجئين فيها والمجاعة التي يتعرض لها الملايين من أبنائها الا ظاهرتين للحالة الصعبة التي تمر بها القارة .

ان بلادى تتضامن مع شعوب هذه القارة في سعيها لتحقيق مكانة أفضل لنفسها بين دول العالم ، فلا غرابة اذن أن أبدت بلادى اهتماما كبيرا بمسألة ناميبيا ، ايماننا منها بأن قضية ناميبيا قضية من قضايا انهاء الاستعمار التي ينبغي حلها وفقا لاحكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيره من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وأى عطية لاضفاء طابع غير هذا الطابع على مسألة ناميبيا تعتبر محاولة لتفريغ القضية من محتواها الاصيل .

انطلاقاً من هذه المبادئ ، فان وفد بلادى يود أن يؤكد على المسؤولية المباشرة التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا ، وذلك عملاً بقرارى الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ و ٢٢٤٨ (د - ٥) المؤرخ في ٩ أيار / مايو ١٩٦٧ . كما يود أن يؤكد من جديد على حق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا موحدة وان احتلال جنوب افريقيا لناميبيا هو عمل من أعمال العدوان حسب التعريف الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣٤١ (د - ٢٩) .

اننا نحمل حكومة جنوب افريقيا العنصرية مسؤولية فشل جميع المحاولات سواء تلك التي قامت بها الامم المتحدة أو أية جهات أخرى بما في ذلك فشل مفاوضات مؤتمرى لوساكا وجزر الرأس الاخضر حول قضية ناميبيا .
ان العرائيل التي أقامتها جنوب افريقيا أمام تلك المفاوضات ليست الا مخادعة تحاول بها ادامة نظامها القائم على القهر واحتلال أراضي ناميبيا واستغلال مواردها وثرواتها الطبيعية .

ان وفد بلادى ليؤمن بضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) المعترف به دولياً ، وانه لمن المؤسف ألا يتم تنفيذ قرار مجلس الامن هذا .
ان استمرار التأخير والمماطلة في تنفيذ ذلك القرار ، لا يمكن أن يؤدي الا الى اطالة مدة معاناة الشعب الناميبي والتسبب في المزيد من سفك الدماء وتعرض الامن والسلم للخطر ، لا في القارة الافريقية ، فحسب ، بل وفي العالم أجمع .
لقد آن الاوان لوضع حد ونهاية لاستمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا وعدوانها على الشعب الناميبي واستغلال مواردها الطبيعية .

ان المجتمع الدولي لابد له وأن يبدأ في تحمل مسؤولياته بكل وضوح وبدون مواربة ، فلا بد أن تنال ناميبيا استقلالها كاملاً دون المساس بسلامتها الإقليمية بما في ذلك خليج والفيس والجزر المواجهة للساحل . وعلى المجتمع الدولي أن يرفض بشكل قاطع ادعاءات جنوب افريقيا في ملكية هذا الخليج وتلك الجزر ، وذلك تأكيداً

لما جاء في العديد من قرارات الجمعية العامة التي تؤكد بأن خليج والفيس والجزر المواجهة لساحل ناميبيا هي أجزاء لا تتجزأ من ناميبيا ، وأن أى اجراء تتخذه جنوب افريقيا لفصلها عن الاقليم يعتبر اجراء غير شرعي ولاغ وباطل .

ومن ناحية أخرى ، ان المجتمع الدولي مسؤول بشكل مباشر عن ضرورة الحفاظ على موارد هذا الاقليم وعليه وضع حد لاستنزافها . ان موارد هذا الاقليم حق وملك لشعب الاقليم . والامم المتحدة التي تحملت مسؤولية ادارة شؤونه عليها واجب تجاه حماية هذه الموارد ، وذلك كي يتمكن الشعب الناميبى من الاستفادة منها وتسخيرها لخدمته ورفاهيته متى حصل على استقلاله .

ان رفض جنوب افريقيا الانصياع لقرارات ومقررات الامم المتحدة سواء ما صدر منها من الجمعية العامة أو مجلس الامن أو غيرها من الهيئات الدولية ، يذكرنا بصلف وتعنت اسرائيل ازاء قرارات مماثلة .

ان المجتمع الدولي مطالب اليوم أكثر من أى وقت مضى بضرورة فرض ارادته على جنوب افريقيا العنصرية من خلال اجراءات ملموسة ومحددة . اذ ينبغي استخدام جميع التدابير المتاحة بما فيها فرض حظر شامل نفطي وغير ذلك من الجزاءات الالزامية الشاملة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، لاجبار جنوب افريقيا على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، بما فيها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان من أهم التدابير التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي ، هي تلك التي سوف تؤدي في النهاية الى اضعاف القدرات العسكرية للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، سواء من حيث التسليح التقليدى أو على المستوى النووى ، ان الشعور بالزهو والقوة هو الدافع وراء تصرفات نظام جنوب افريقيا الغير العابئ بارادة ومقررات وقرارات الاسرة الدولية . كما أن ذلك هو الدافع أيضا لعمليات التمتع الوحشي للشعب الناميبى والاجراءات الرامية الى زعزعة الاستقرار والقيام بالعدوان على الدول الافريقية المستقلة . وما سياسات وممارسات الفصل العنصرى الا انعكاسا لذلك الشعور بالزهو والاعتداد والتفوق . فهل يستغرب أحد . ، والحال كذلك ، أن يقاوم الشعب الناميبى هذا التعنت بجميع الوسائل والاساليب والموارد المتاحة له .

ان اضعاف قدرات جنوب افريقيا العسكرية لن يتأتى الا بفرض حظر على ارسال الاسلحة التقليدية لهذا النظام ، كما ولا بد من التيام بشكل يجب حصول جنوب افريقيا على التكنولوجيا المتقدمة في المجال النووي التي ستمكنها في نهاية المطاف في أن تصبح دولة نووية .

اننا نتطلع الى اليوم الذي يستطيع فيه شعب ناميبيا ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير والاستقلال ، واننا نأمل أن يتحقق ذلك في المستقبل القريب ؛ واننا على ثقة من أن الدور الذي تضطلع به الامم المتحدة ، ممثلة في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا برئاسة السفير لوساكا والدور الذي يلعبه الامين العام وفقا للقرارات ذات الصلة ، سوف يمكن شعب ناميبيا من تحقيق آماله في الاستقلال والحرية .

السيد مينيكون (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بينما تقترب الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الأربعين لتأسيسها ، يرى وفد بلادي أن جلوس ناميبيا التي يمثلها ناميبيون في مكانها الصحيح بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، يكون من الأحداث البارزة للاحتفال بهذه الذكرى . ومن المؤسف ، نظرا للمظاهر السلبية البادية ، أن يكون التعلق بأمل كاذب كذلك الأمل أو بتوقعات لا جدوى منها هو ما يتنافس مع الحكمة . ألا أن ليبريا لا تزال تتمسك بالتفاؤل الحذر في أن يسود التعقل والشجاعة الأدبية والارادة السياسية والعدل في النهاية لاحقاق حقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف .

وان يتأمل وفد بلادي في انجازات منظمنا ، يسترعي الانتباه الى أنه حتى الآن لا يمكن ادراج مسألة ناميبيا في السجلات باعتبار أنها مشككة على احراز تقدم يعتد به نحو تقرير المصير والحرية والاستقلال في ناميبيا متحدة . غير أن وفد بلادي يرغب في الاعتراف بالمكاسب التي حققتها الأمم المتحدة في اتجاهات أخرى تتعلق بهذه المسألة وسيعالجها فيما بعد .

وترى ليبريا أن واجبها والتزامها في آن واحد ، يقتضيان منها أن تشارك في مناقشة مسألة ناميبيا التي أصبحت بندا يتكرر سنويا على جدول أعمال الجمعية . وفي الماضي كثيرا ما فاقت الجولات الخطابية الكاذبة المتحايلة المتضاربة بل والمتناقضة العمل المتضافر المجدى . وقد أدت تلك الممارسة بالبعض الى استخلاص نتيجة مؤداها أن مثل تلك الحالة لا يمكن إلا أن تشجع على تشدد جنوب افريقيا تجاه قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها مما يمتد النظام العنصرى من التماذى في احتلاله الاستعماري غير المشروع لهذا الاقليم وهو احتلال أنهته الأمم المتحدة منذ ١٨ عاما مضت . وستواصل ليبريا ادانتها لجنوب افريقيا والمتعاونين معها في جميع أنحاء العالم .

والحق أن تنفيذ القرار التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) يضاف الى رصيد الأمم المتحدة ، ذلك القرار الذى كان من نتيجته أن انضمت معظم البلدان ذات الأوضاع الاستعمارية المماثلة لوضع ناميبيا الى أسرة الدول الممثلة هنا وتمكنت من أن تحتفل في

عام ١٩٨٤ بالذكرى العنوية لنضالها الذاتي ضد الاحتلال الاستعماري وضد سلب مواردها الطبيعية . وكثير من تلك البلدان قد حصلت على استقلالها بوسائل عنيفة بينما حصل البعض على الاستقلال عن طريق قوة التعبير والقدرة على كسب التأييد والبعض الآخر عن طريق التحدي الأبوي . وقد تطلّب النضال من أجل تحررها ، سواء كان بالعنف أم بالوسائل السلمية ، تعبئة الأمة كلها .

وبالمثل فقد حظي الكفاح من أجل تحرير ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وهي الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، بتأييد ذلك الشعب . وقد استخدم الشعب الناميبي كل الوسائل التي أشرت اليها ، والأفضل من كل ذلك انه حصل على تأييد الرأي العام الدولي بشكل لم يسبق له مثيل . إلا أن الناميبين وجدوا أنفسهم مواجهين بما لا يمكن وصفه إلا بالنكسات وأشكال الفشل نظرا لأن جنوب افريقيا حاولت أن توهن عزيمتهم وتضعف تصميمهم على بلوغ الهدف الذي قاتل أجدادهم من أجله ببسالة وظلوا هم يتعرضون بسببه للقهر والاضطهاد ويلقى الكثيرون منهم في غيابات السجون لأنهم يعملون من أجله . غير أن شيئا لن يقعدهم عن الوصول الى حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

كيف تتصرف الأمم المتحدة اذا استمر الوضع الاستعماري اللامشروع القائم في ناميبيا ؟ هل تخلينا في غيبة الضمير عن ناميبيا وشعبها ووجدنا العزاء في أصداة أصواتنا وفي سجلات التصويت على القرارات ذات الصلة بتلك المسألة ؟ هل تمخض تفسير الطابع الفريد لحالة ناميبيا باعتبارها مسؤولية الأمم المتحدة عن التصلب الشديد في مقاومة تطبيق مبادئ تقرير المصير مما أدى الى ضمان تعزيز المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لبعض البلدان في الجنوب الافريقي ؟

ان ناميبيا وشعبها يستغلان وهانان بلا توجع . ونحن نرى أن الأمم المتحدة ما كانت لتوضع في مثل هذا الموقف الحرج لو أنها تحركت بسرعة ووقفت بحزم ضد خداع جنوب افريقيا فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) عندما أخطر النظام

العنصرى المجلس بأنه قبل القرار في شكله الأخير والختمى ، وقبلت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من جانبها ، كل أحكامه وقتئذ وما زالت الى اليوم . وكان الوقت آنئذ مناسباً ومواتياً والهدف محدداً وواضحاً . لكن لم يتخذ اجراءً محدداً .

ثم وقع فيما بعد خلاف في التفسير من قبل قلة بشأن بعض القرارات ، واستنتج الكثيرون ، ووفد بلادى يضم صوته اليهم ، استنتاجاً لا مناسباً من التوصل اليه وهو أن جنوب افريقيا لن تدع لى قرار لا ترى لنفسها فيه دور الدولة الاقليمية المهيمنة في الجنوب الافريقي الذى لا ينازعها عليه أحد والتي تجبر جميع جيرانها والحكومات الافريقية الأخرى على إعادة النظر في سياساتها ازاء نظام بريتوريا وكسب الاعتراف الدولي بها نتيجة لذلك .

وسوف تبقى العزيمة التي نفذ بها الأمين العام لمنظمتنا الولاية التي خولت لـه في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وسوف تبقى جهود الشخصية محط الاعجاب والاطمئنان .

وقد تحدثت جنوب افريقيا تقريره الى مجلس الأمن في ١٩٨٣ الذى أكد فيه أن جميع القضايا المتعلقة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تم حلها ، فأعادت طرح موضوع تحيز الأمم المتحدة الى جانب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وأثارت قضايا جانبية خارجة عن الموضوع كانسحاب القوات الكوبية من انغولا .

ونذكر الجمعية العامة بأن وزير خارجية ليبيريا أكد بوضوح في بيانه الى الجمعية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ بأنه يصعب على ليبيريا قبول مسألة الربط ولا يزال هذا هو موقفنا حتى اليوم .

كما أن غالبية المجتمع الدولي رفضت على نطاق واسع مسألة الربط بين هذين الموضوعين . يرى وفد بلادى أن جميع دول الجنوب الافريقي لها الحق ، بقدر ما لجنوب افريقيا ، في تأمين مصالحها الأمنية . ولذلك لا نستطيع قبول أى وضع يمس القرارات السيادية للدول أو ينال من المصالح الأمنية لتلك الدول لصالح جنوب افريقيا .

ولا يجوز أن يسمح لتلك القضايا الدخيلة أن توقف بل تشوش على معالجة سلب المسألة الناميبية المتعلقة بالاحتلال غير المشروع وهجرة ناميبيا وانتهاك المرسوم رقم (١)

الخاص بحماية الموارد القومية لناميبيا ، ومحاولة فرض سياسة الفصل العنصرى اللانسانية وانتهاك حقوق الانسان واستمرار أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد جيرانها من الدول الافريقية . وفي هذا السياق ، يعتقد وفد بلادى أن الدول التي تستطيع الضغط على جنوب افريقيا ينبغي لها أن تجتهد في تفادى استمرار وضع أعلن أنه يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

معتقد وفد بلادى أننا ينبغي ، في إطار مساهمنا لاقتناع أصدقاء جنوب افريقيا بممارسة الضغط على النظام العنصرى ، أن نتحدث بصراحة ولا تردد لكي نعرفهم بموقفنا ازااء تحالفهم الذى نشعر بأنه يقوّض موقف الأمم المتحدة بشأن ناميبيا .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادى ابداء بعض الملاحظات بشأن سياسة الارتباط البناء التى ينتهجها أحد الأعضاء الغربيين لفريق الاتصال . ان تصورنا للجوانب الأخرى لتلك السياسة ليس سلبيا بوجه عام . غير أن تلك السياسة تثير بعض الصعوبات عند تطبيقها على بعض المسائل التى تتعارض تعارضا مباشرا مع أهداف الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا وناميبيا .

الآن أدرك ، مع ذلك ، أن القناعات التي لدى البعض بشأن هذا الموضوع من العمق وتثير التساؤلات حول قدرتنا على فهم هذه السياسة ، بحيث يتشكك المرء في جدوى قيام وفد بلادى بمحاولة اجراء تحليل رشيد للمواقف المختلفة ، أو محاولة السعي لاقناع أولئك الذين يرون أن كل جوانب هذه السياسة سلبية ، وأن الانتماء الى مجموعة اقليمية أو منظمة خاصة يعني المعارضة التامة لهذه السياسة . لذا ، لا يدهشنا أن تأتي جنوب افريقيا فتستغل سياسة الارتباط البنّاء لاجراج مناصريها من أصحاب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولومهم على عدم تنفيذه .

لقد اعتبرنا التحركات الدبلوماسية التي جرت خلال هذا العام ، بمشاركة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومعضدول خط المواجهة الافريقية مبادرات ايجابية ، وكنا نأمل أن يكون من شأنها أن تفضي الى نتائج مثمرة وتسهم في عملية تسفر عن توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار ، وتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لكن مما يؤسف له أن جنوب افريقيا ، التي تسوّ استغلال الفرصة في كل مناسبة لتهازأ من العملية بأسرها لتحقيق مكسب أناني بحث لها ، قد فتحت مرة أخرى القضايا المتعلقة ، ومع ذلك ، لا يجب اغفال مثل هذه المبادرات مستقبلا .

لقد قدّر على شعب ناميبيا أن يواجه صعابا ربما ، لم تعرفها أى شعوب أخرى مستعمرة ، وهو يصارعها بصبر ورجولة ، كي يتغلب عليها أو يلقي حتفه في نضاله المسلّح المشروع . وليبريا على يقين من أن الناميبين سوف ينجحون ، وأن أية مبادرة ترمي الى كسب الوقت لصالح جنوب افريقيا سيكون مآلها الفشل .

يودّ وفد بلادى أن يثني عليكم - سيادة الرئيس - بوصفكم رئيسا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذى تتشرف ليبريا بعضومته . فبارشادكم وتوجيهكم الحكيمين ، تمكّن المجلس من أن يفي بولايته ، وأن يعبّئ الرأى العام العالمى بشأن مسألة ناميبيا . واذ ما أصبحت ناميبيا مستقلة أثناء رئاستكم للجمعية العامة وللمجلس الأمم المتحدة لناميبيا فسيكون ذلك بمثابة اشارة بكم تستحقونها .

ويكرر وفد بلادى ، أنه في حالة عدم تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا فوراً ، فإنه يؤيد حث مجلس الأمن على الاجتماع مرة أخرى للاضطلاع بمسؤولياته كاملة ، بما فيها اتخاذ اجراء عاجل يكفل تنفيذ مقرراته ، وإذا اقتضى الأمر ، فرض عقوبات على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . ونحن ، في الوقت ذاته ، نحث أيضا الدول فرادى ومجموعة ، على أن تفرض عقوبات اقتصادية على نظام بريتوريا العنصرى ، وهو اجراء من شأنه أن يوضح التأييد الذى لا يتزعزع للجهود المبذولة صوب تحقيق حرية النامبيين وحقوقهم في تقرير المصير والاستقلال .

وأخيرا ، قد يعدّ تقصيرا من وفد بلادى ، اذا لم يعرب عن تقديرنا لجميع البلدان ، التي أسهمت دوما ودون أى تحفظ في برنامج بناء الدولة الخاص بناميبيا ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا ، ومعدات المساعدة التعليمية والغوثية . كما ورد بالوثيقة A/AC.131/L.139 ولا يسع وفد بلادى الا أن يهيب بأولئك الذين يمتلكون الوسائل اللازمة للقيام بهذا أن يواصلوا الاسهام بكل سخاء في هذه الأنشطة . ان أنه ، باهتمام جميع الدول الأعضاء التي يعينها وجود نامبيين متعلمين ومدربين لادارة شؤونهم في حالة تحقيق الاستقلال مجموعة جديدة من الالتزامات بتحقيق استقلال الاقليم ، يمكن لشعب ناميبيا أن ينسى وأن يغفر المظالم التي ألحقت به . ونحن نتطلع الى أن ينضم ذلك الشعب الى صفوفنا في عام ١٩٨٥ عند الاحتفال بالعيد السنوى الأربعين للأمم المتحدة .

السيد سيف (اليمن الديمقراطية) : ونحن بصدد مناقشة البند الخاص

بمسألة ناميبيا ، فان وفد بلادى يرى في انتخابكم لمنصب رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية التاسعة والثلاثين تشريفا لشعب زامبيا الصامد على خط المواجهة مع النظام العنصرى المحتل لناميبيا ، وفي الوقت نفسه يرى في هذا الانتخاب لشخصكم واعتباركم رئيسا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا تعبيراً عن الرغبة والتصميم لدى المجتمع الدولي باتجاه المزيد من النضال لتحرير هذا الاقليم ووضع نهاية لمعاناة الشعب الناميبى الذى يخوض

كفاحا طويلا بقيادة مثله الشرعي والوحيد "سوابو" من أجل الحرية . ولذلك فاننا على ثقة ، أن الفترة القادمة ستكون فترة أعمال مكثفة من أجل تحرير ناميبيا ومن أجل أن تحتل مقعدها الرسمي كدولة مستقلة بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة .

بالرغم من التقدم الكبير الذي حققته الأمم المتحدة وحركة التحرر من الاستعمار منذ اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة الذي تضمنه القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ ، بفضل النضال الشجاع الذي خاضته شعوب الأقاليم المستعمرة بدعم وتضامن الأمم المتحدة وكل القوى المناهضة للاستعمار والمحبة للحرية والتقدم والسلام ، إلا أن الشعب الناميبي لم يظفر حتى هذه اللحظة بحقه في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني وفقا لمقررات وقرارات الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وكافة المحافل الدولية ؛ وذلك بسبب تعنت وتعمد نظام بريتوريا العنصري الذي لا يزال يمارس أساليب الخداع والالتفاف على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بهدف ادامة احتلاله غير المشروع .

ان النظام العنصري المحتل لناميبيا لم يكتف باستمرار احتلاله غير المشروع للأقاليم بل وعزز في الآونة الأخيرة من تواجد العسكرة هناك ، واقامة الجيوش القليلة وفرض التجنيد الاجباري على أبناء الشعب الناميبي ووجه كل ذلك النشاط العسكري باتجاه قمع حركة التحرر الوطني للشعب الناميبي ممثلة في منظمة سوابو وأنصارها ، وحول الاقليم الى قاعدة للتخريب والعدوان ضد الدول المجاورة والذات انغولا التي لا تزال القوات العنصرية لنظام جنوب افريقيا تحتل أجزاء من أراضيها حتى اليوم ، حتى أصبحت أعمال التخريب والعدوان ضد الدول المجاورة تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن في المنطقة وفي العالم ومشكل يتعارض مع مقررات الأمم المتحدة التي تحرم استخدام الأقاليم المستعمرة كقواعد لأنشطة عسكرية ضد الدول الأخرى .

ومن جانب آخر ، وبالرغم من المرسوم رقم ١ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الخاص بحماية الموارد الطبيعية للاقليم ، فقد واصلت مصالح نظام جنوب افريقيا العنصرى والمصالح الاقتصادية الأجنبية ، الغربية منها والأمريكية ، استغلالها اللااخلاقي لموارد الاقليم الطبيعية والبشرية . وقد أشار تقرير مركز الأمم المتحدة حول الشركات المتعددة الجنسية هناك ، ان عدد هذه الشركات بلغ حوالي ٩٠ شركة ، منها ٦٤ شركة غربية وأمريكية ، وان الموارد التي يجرى استغلالها ونهبها تشمل قطاعات مختلفة بما في ذلك المـوارد الاستراتيجية كاليورانيوم ، وغيرها من المعادن التي تعتبر أساسية في التصنيع الاستراتيجي الحربي في الغرب . وتدل المعلومات التي توافرت للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، ان حوالي ٦٠ في المائة من انتاج ناميبيا يذهب ارباحا لمصالح نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وغيرها من المصالح الأجنبية الأخرى ، وبالذات الغربية والأمريكية التي تقوم بدورها بنقل هذه الأرباح الى بلدانها الأصلية . ان النشاطات الاقتصادية في ناميبيا لا تمت بصلة لمصالح شعب هذا الاقليم ، ولا تشجع تنمية قطاعات اقتصادية تخدم تأهيل هذا البلد للاستقلال ، بل ان أنشطة هذه المصالح اضحت تشكل عائقا أمام حصول ناميبيا على استقلالها .

ان الدلائل المتوافرة التي تضمنتها الوثائق ذات الصلة المقدمة الى هذه الدورة ، وما عكسته المناقشات العامة في اللجنة الرابعة حول أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية والعسكرية في ناميبيا ، تدل على تواطؤ من قبل دول غربية ، وبالذات الولايات المتحدة ، ومن قبل اسرائيل ، لصالح تعزيز وتشجيع نظام بريتوريا على ادامة احتلاله لهذا الاقليم .

لقد برهنت سياسة ما يسى بالارتباط البناء التي تنتهجها هذه الدول فـي تعاملها مع نظام جنوب افريقيا العنصرى ، انها قد شجعت وساعدت هذا النظام على التماهى في تعزيز سياسة الفصل العنصرى اللاانسانية ، وفي تعزيز قبضته على ناميبيا . ان سياسة ما يسى بالارتباط البناء ليست سوى مناورات وخداع ، كما هو الحال بالنسبة لمحاولات خلق مختلف المبررات لعرقلة قرارات الأمم المتحدة باتجاه منح ناميبيا

استقلالها . ان الحقيقة ان مصالح ومنافع جنوب افريقيا واصدائها هي التي تقف وراء تأجيل منح الاستقلال لهذا الاقليم ، وممارسة الضغط على سكانه وعلى الدول الافريقية المستقلة المجاورة . ان نظام الفصل العنصرى لا يمكنه الاستمرار في تحديه للارادة الدولية لولا المساعدات المستمرة المقدمة له من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية واسرائيل ، في المجالات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية . وان هذا الدعم هو الذى منح النظام العنصرى في جنوب افريقيا القوة التي جعلته يرفض على الدوام الامثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بمنح الاستقلال لناميبيا . وفي السنوات الأخيرة انتقل هذا الدعم للنظام العنصرى الى المجالات العسكرية النووية ، بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، وكذا ارسال الأسلحة سرا الى هذا النظام ، الأمر الذى سيزيده تعنتا وصلفا وتعاديا فسي استمرار الاحتلال لناميبيا ، وشن أعمال التخريب والعدوان على الشعوب والبلدان المجاورة ، وعلى حركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي .

تقع على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة في تأمين الاستقلال الناجز للشعب الناميبي ، وحماية ثرواته وموارده الطبيعية ، وتعويضه تعويضا مناسباً للنهب الذى يتعرض له . وهذا الصدد ، فان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد نص على حصول ناميبيا على استقلالها وقد وضعت خطة شاملة لتنفيذ هذا القرار . واننا لنود ان نرى هذا القرار يجد طريقه الى التطبيق بدون أية عوائق أو مبررات . فقضية ناميبيا هي قضية تحرر وطني ، وتصفية استعمار ، ولا مجال لمحاولة اقامتها بابعاد ايدولوجية ، أو بصراع بين الشرق والغرب . وان الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل مسؤولية خاصة عن منح الاقليم استقلاله باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن . كما ان ربط منح ناميبيا استقلالها بانسحاب القوات الاممية الكوبية من انغولا هو أمر مرفوض في اعتقادنا ، لأنه لا يمت الى موضوع منح اقليم ناميبيا استقلاله بصله ، بالاضافة الى ان كلا من انغولا وكوبا ، قد اعلنا بشكل مشـترك ان الانسحاب التدريجي للقوات الكوبية مرهون بتوافر الشروط التالية :

أولاً - انسحاب القوات العنصرية من أراضي انغولا .

ثانيا - تطبيق قرار مجلس الأمن ، وحصول ناميبيا على استقلالها ، وانسحاب قوات جنوب افريقيا منها .

ثالثا - وقف أية أعمال عدوانية أو التهديد بها من قبل جنوب افريقيا والولايات المتحدة وحلفائها .

رابعا - وقف أية معونات ومساعدات لقوات الثورة المضادة في أنغولا من قبل الولايات المتحدة ونظام جنوب افريقيا العنصرى .

ان شعب ناميبيا قد وقع ضحية السياسة الاستعمارية والعنصرية لنظام جنوب افريقيا والقوى الامبريالية الحليفة له ، والتي تمده بكل مقومات وأسباب القوة العسكرية والاقتصادية . وهذه هي نفس القوى التي تمد النظام الصهيوني العنصرى بالقوة التي يمارس بها قمعه للشعب الفلسطيني ، الشقيق للشعب الناميبى في نفس المحنة . وان التطابق في طبيعة النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل هو الذى يحرك اليوم تعاونهما الوثيق في كافة المجالات ، وبالذات في المجالين العسكرى والنووى ، حلمهما باستمرار قهرهما واستعمارهما للشعوب الافريقية والشعوب العربية .

ان اليمن الديمقراطية ، في الوقت الذي تطالب فيه بالتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق بمنح الاستقلال الناجز لناميبيا تؤكد دعمها اللامحدود لنضال الشعب الناميبي من أجل تقرير المصير والاستقلال تحت قيادة منظمة " سوابو " ، مثله الشرعي والوحيد . كما تؤكد اليمن الديمقراطية دعمها لدول المواجهة الافريقية فسي تصديها لكافة المؤامرات الامبريالية والعنصرية الرامية الى النيل من تصديها للعنصرية والاحتلال .

اننا نطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بفرض العقوبات الاقتصادية اللازمة الشاملة على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وفرض العزلة الشاملة على هذا النظام اللاانساني .

ان التعاون العسكري والنووي مع النظام العنصري من قبل بعض الدول الغربية ، وبالذات الولايات المتحدة ، ومن قبل اسرائيل ، ينبغي ان يلقى الادانة المناسبة لخطورته على النضال من أجل تصفية الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي .

وختاماً أقول ، ان قضيتي ناميبيا وفلسطين تحتلان اليوم مركز الاهتمام الدولي .

واننا لتؤكدون من ان نضال شعوب جنوب افريقيا وناميبيا ، والشعب الفلسطيني والشعوب العربية ، سيكل في النهاية بالنصر ، وستزاح عن كاهل البشرية أخطار العنصرية التي تشكل اليوم مصدر تهديد للسلم العالمي والعدالة الانسانية ، ولروح مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

السيد سلوال (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظل شعب

ناميبيا رازحاً لأكثر من ٢٥ عاماً تحت سيطرة جنوب افريقيا وسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها ، وظلت مشكلة ناميبيا موضع اهتمام الأمم المتحدة منذ سنواتها الأولى . وما فتئت الأمم المتحدة تعمل ، بموجب مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير الذي ينص عليه الميثاق ، على تحرير شعب ناميبيا وتخليصه من محنة التعسة التي يعانيها في ظل ذلك النظام الاستعماري ، واقامة ناميبيا مستقلة .

في عام ١٩٦٦ ، أنهت الأمم المتحدة ولاية جنوب افريقيا واضطلمت بمسؤولية إدارة جنوب غرب افريقيا . وفي أعقاب ذلك ، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارا تاريخيا آخر في عام ١٩٧١ ، ارغم الدول الأعضاء على الاعتراف بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا ، والامتناع عن مساعدة ذلك النظام . الا أن جنوب افريقيا مازالت ، بعد مضي كل هذه الفترة الطويلة ، تتحدى الأمم المتحدة في صلف ، وتواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا في ظل نظام الفصل العنصرى . ويعرب وفد نيبال عن تأييده الكامل لكفاح شعب ناميبيا في سبيل تقرير مصيره ، ويعتبره كفاحا عادلا مشروعا يتماشى ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

في نيسان /ابريل ١٩٦٠ ، أنشئت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) استجابة لحاجة شعب ناميبيا . وأعلنت الجمعية العامة في قرارها ١٤٦/٣١ (١٩٧٦) أن هذه الحركة هي الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا . وبالرغم من استمرار عمليات الاعتقال والاضطهاد وتكررها ، واستمرار الفظائع التي ترتكب ضد ناميبيا ، واصلت سوابو كفاحها البطولي ضد جنوب افريقيا مناهضة لنظام الفصل العنصرى البغيض . ويود وفد بلادي أن يثني على جهود سوابو التي تبذلها في كفاحها الباسل في سبيل الاستقلال وتقرير المصير . ونحن مقتنعون بأن شعب ناميبيا ، تحت قيادة سوابو، ويتأييد الشعب الافريقي وجميع الدول المحبة للسلام في العالم ، سوف يذلل أية عقبة يضعها أمامه نظام جنوب افريقيا ، ويحقق استقلال ناميبيا .

لقد لجأت حكومة جنوب افريقيا ، بالتجاهل التام لمشاعر المجتمع الدولي ، الى التماهى في استخدام القوة العسكرية . فوزعت العديد من الوحدات العسكرية وشبه العسكرية ووحدات الشرطة في ناميبيا تعزيزا لاحتلالها غير المشروع ، ودعمًا لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وقمعا للمقاومة الشعبية في ناميبيا ، وزعزعة لاستقرار البلدان المجاورة ، ولا سيما أنغولا . وتعرب نيبال عن دعمها القوى لدول خط المواجهة الافريقية في نضالها لحماية استقلالها الوطني وسلامتها الإقليمية ، وتنضم الى المجتمع الدولي في مطالبة جنوب افريقيا بالانسحاب الفوري غير المشروط لقواتها من أنغولا .

ما فتئت حكومة جنوب افريقيا تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية الوفيرة في ناميبيا منذ عقود تحقيقا لأهدافها . ونظرا لأن استغلال الموارد الطبيعية للاقليم يعد انتهاكا للمرسوم رقم ١ الذي أصدره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فانه يدخل في نطاق اهتمامنا جميعا . ونحن نرى ان استغلال موارد ناميبيا يقف حجر عثرة في سبيل تحقيق استقلال ناميبيا وبالتالي استقلالها الاقتصادي في نهاية المطاف .

لقد عارضت نيبال بحزم على الدوام وأدانت بشدة حكم جنوب افريقيا العنصري لناميبيا وأيدت اجراء تسوية لمسألة ناميبيا وفقا لقرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ٤٣٩ (١٩٧٨) ، حتى يمكن أن يتحقق استقلال ناميبيا في موعد مبكر . وعلاوة على ذلك ، فاننا نحترم قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٣٦ ، وعلان باريس بشأن ناميبيا ، وتقرير اللجنة الجامعة وبرنامج العمل الخاص بناميبيا الذي وضعته تلك اللجنة المنبثقة عن المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال . ويشني وفد بلادى على الأعمال التي أنجزها مجلس ناميبيا ، ويود أن يزجي تحية لكم ، سيدى الرئيس ، للطريقة التي اتبعتها في توجيه مجلس ناميبيا بكل حكمة واقتدار للاضطلاع بواجباته .

وبعد أن قام المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال بتقييم الحالة في ناميبيا ، أعرب عن مشاعر خيبة الأمل ازاء اخفاق مجلس الأمن في الاضطلاع على نحو فعال بمسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين . فضلا عن ذلك ، رأى المؤتمر أن توقيع العقوبات الشاملة والالزامية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق على نحو عالمي وفعال ، هو السبيل الوحيد المتاح الذي يكفل ادعان جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة .

ومن ثم ، يدعو وفد بلادى الى عقد مجلس الأمن في أقرب فرصة ممكنة للنظر في اتخاذ اجراءات أخرى تكفل تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، وبذلك يضطلع بمسؤوليته الأولى عن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نعتقد أنه قد انقضى وقت كاف منذ اعتمد ذلك القرار وأن الأوان قد آن ليضطلع مجلس الأمن بالدور الرئيسي الكامل في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأن يضع المجلس لنفسه الاطار الزمني لذلك التنفيذ .

السيد بوزيري (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بشعور عميق

نعود الى هنا اليوم ، بعد مضي ١٨ عاما على انتهاء الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، لكي نستنكر استمرار الاحتلال غير المشروع لاقليم ناميبيا من جانب النظام العنصرى لجنوب افريقيا . ولا نفهم كيف لم يتسن لنا حتى الآن ان نطبق على شعب ناميبيا المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

ان المشكلة التي أثارت بجانب مشكلة فلسطين قلقا عميقا للمجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٦ ، واقتضت اصدار أكبر عدد من القرارات والمقررات من جانب الأمم المتحدة ، هي بالتأكيد مشكلة ناميبيا .

ولا حاجة بنا الى أن نذكر هنا بالمراحل المختلفة التي مرت بها هذه المسألة المؤسفة ، فهي حية في وجداننا جميعا وخير دليل على ذلك المناقشات التي أجريت بشأنها في منظماتنا ، والتي توضح لنا أن هذه المشكلة مازالت تستحوذ على اهتمام العالم ، وأن منظماتنا مازالت عازمة على ألا تسمح لعدم الشرعية لكي تصبح القاعدة ، وأن يكون الاحترام الصارم للقانون هو الاستثناء .

ومنذ اعتمد قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، استطاعت الأمم المتحدة ، بفضل ما بذلته من جهود مثابرة وشاقة وجديرة بالثناء ، وبمشاركة دول عديدة ذات تأثير مباشر على جنوب افريقيا وبلدان خط المواجهة الافريقية ، ان تضع خطة توفيقية للخروج من الطريق المسدود الذي أوجدته جنوب افريقيا وابتقت عليه مسدودا . هذه الخطة التي ترمي للتوصل الى تحقيق استقلال ناميبيا سلميا وديمقراطيا ، والتي صودق عليها بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قبلتها كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي ينبغي لنا هنا ان نشيد بشعورها بالمسؤولية وبما تحلت به من شجاعة سياسية ، وجنوب افريقيا وحدها هي التي ظلت تلجأ حتى اليوم للعديد من الحيل والتكتيكات التسويقية لعاقة تنفيذ

ذلك القرار ، ومن ثم أرجاء اليوم الذي سيتعين عليها فيه ان تترك ناميبيا . ولسوف يأتي اليوم الذي يتعين فيه على جنوب افريقيا ان تترك ناميبيا لا محالة .
 إلا أنه لا توجد بادرة حتى الآن تشير الى بدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)
 وهو ثمرة تلك الجهود ، بعد انقضاء ستة أعوام على اعتماده . وكان ذلك القرار قد
 أُنشئ الأمل في التوصل الى تسوية سلمية تفاوضية . لكن ذلك الأمل ، الذي انتعش
 بمشقة ، ظل يتبدد تدريجيا ازااء التعنت الصارخ والتحدى المتجدد لنظام بريتوريا .
 ومن وقت لآخر ، ومن أجل تهدئة قلق جميع الدول الأعضاء تقريبا ، ولتقديم
 مبررات أو أعذار لبعض الدول الأعضاء في منظماتنا ، تحاول جنوب افريقيا ، دون نجاح ،
 أو توهمنا بأنها حريصة على الديمقراطية وأنها مهتمة بحقوق الأقلية كيما تطأ بقدميها
 حقوق الأغلبية .

وبالرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة
 ومحافلها المعنية مباشرة كمجلس الأمن والجمعية العامة ، ومجلس الأمم المتحدة
 لناميبيا ، ولجنة الـ ٢٤ ، وبالرغم من العدد الكبير من القرارات والمقررات التي اعتمدت
 بشأن هذه المسألة ، لم يتمكن بعد شعب ناميبيا — الذي نود أن نؤكد له من جديد
 اعجابنا به هنا — من تحقيق تطلعاته المشروعة للغاية الى الحرية والكرامة والاستقلال .
 وأود أن أشير أيضا الى تقديرنا العميق لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي
 قام ، بالتوجيه السديد للسفير بول لوساكا ، ممثل زامبيا ورئيسنا الحالي — الذي
 أود أن أشيد به — ببذل قصارى جهده للوفاء بالولاية التي أنيطت به منذ عام
 ١٩٦٧ ، والتي تتمثل أساسا في تهيئة الظروف اللازمة لحصول شعب ذلك الاقليم
 على استقلاله بسرعة وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة .

ان النضال الباسل الذي يخوضه شعب ناميبيا تحت القيادة المستنيرة لسوابو
 لم يتغلب بعد على الصلف الاجرامي لنظام بريتوريا وما يعتنقه من تناقضات الفصل
 العنصري اللانسانية ، الذي لا سبيل أمامه سوى اللجوء الى القوة الوحشية والقمع
 الأعمى .

ويغتنم وفد تونس هذه الفرصة ليؤكد من جديد تضامنه الكامل مع النضال البطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ، ممثله الحقيقي والوحيد ، ويؤكد له استمرار تأييد تونس له حتى قيام دولة ناميبيا الحرة والموحدة .

وفي الوقت الذي يقوم فيه أمين عام الأمم المتحدة ومنظمة سوابو ، بتأييد من افريقيا بأسرها ، بالسعي المخلص بكل السبل التي يمكن ان تساعد على تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، تواصل حكومة جنوب افريقيا ، من جانبها ، ازدهارها للأمم المتحدة وتحديها الصارخ للمجتمع الدولي . وفي داخل ناميبيا ، تمارس تلك الحكومة أعمال القمع الوحشي ضد شعب ناميبيا ، في محاولة مستيئة لاختفاء التصميم الجبار لذلك الشعب على استعادة حقوقه الأساسية . وهكذا يتعرض شعب ناميبيا لعدد لا يحصى من عمليات الاعتقال التعسفي بتهمة الاخلال بقوانين الأمن الداخلي ، والاقامة الجبرية بمنازلهم ، وانكار حقوق الانسان الأساسية عليه من خلال ممارسات الفصل العنصري .

ويواصل نظام بريتوريا العنصري في نفس الوقت مناوئته السياسية والدستورية المكشوفة التي ترمي الى فرض تسوية داخلية في اطار ما يسمى بالمؤتمر المتعدد الأحزاب ، وبشكل خاص من خلال انشاء مجلس الدولة الذي انيط اليه وضع " دستور " .

وفضلا عن ذلك ، واصلت جنوب افريقيا خلال السنوات القليلة الماضية تعزيز وجودها العسكري في ناميبيا ، مما أتاح لها القيام من هذا الاقليم المحتل ، على نحو غير مشروع بأعمال عدوان متكررة موجهة ضد بلدان افريقية مستقلة .

وينتهز العنصريون فرصة وجودهم في ناميبيا لتجنيد الناميبيين وتدريبهم بالقوة لتكوين جيوش قبلية منهم يحاربون بها حركات التحرير في الجنوب الافريقي . وعلاوة على ذلك ، ينشئون قواعد عسكرية جديدة ، وخاصة في المنطقة الواقعة قرب الحدود الشمالية للاقليم الناميبي ، التي يمارسون منها عمليات نفي وترشيد السكان المدنيين بشكل تعسفي .

وفي مواجهة هذه الحالة ، نسجل بشعور من القلق ان بعض الدول - ومعظمها من الدول الديمقراطية والمعادية للعنصرية - تواصل ، بطريقة تبدلنا مستغربة ، التعاون مع نظام بريتوريا بتزويده بالأسلحة والتكنولوجيا والوسائل التي تمكنه من الحفاظ على تفوقه العسكري في المنطقة ومن الواضح ، ان هذا التعاون يعتبر انتهاكا خطيرا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظماتنا .

فجنوب افريقيا تسعى ، بتشجيع من سخاء حلفائها اللامعقول واللامقبول ، الى فرض حل من عندها لمشكلة ناميبيا ، وذلك دونما اعتبار لمبادئ القانون الدولي الذي يحكم عالمنا المتمددين او لقرارات المجتمع الدولي .

لقد كان ممثل جنوب افريقيا هو الذي قال أمام مجلس الأمن ، في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ :

" ان حكومة جنوب افريقيا ترفض أى قرارات يتخذها مجلس الأمن الآن وفي المستقبل عندما يعطي المجلس لنفسه الحق في النظر في الشؤون الداخلية لجنوب افريقيا " . (S/PV.2560 ، ص ١٧)

وقال :

" . . . ان جنوب افريقيا ، باعتبارها دولة اقليمية في الجنوب

الافريقي ، تعلن أنها لا تنوى الاستسلام البتة " . (ص ٢١)

ان ذلك البيان ذا دلالة بالفعل ، فهو يبين بوضوح رفض حكومة بريتوريا العنصرية قبول أى حل سلمي يجعل استقلال ناميبيا أمرا ممكنا . وعلاوة على ذلك ، وعلى أساس ذلك الموقف السلبي تجاه المبادئ ، حاولت بريتوريا تغيير روح ونص قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بانتحالها حججا لا تمت بصلة لقضية ناميبيا ، معرقللة بذلك عملية إنهاء الاستعمار في ذلك الاقليم . وتقوم بريتوريا ، معتمدة على الدعم الذي استطاعت ان تحصل عليه من عواصم معينة ، في كل مرحلة من مراحل المفاوضات بتقديم شروط جديدة . وفي هذا الصدد ، نكرر ان أية محاولة لاقحام عناصر لا تتصل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) محاولة غير مقبولة .

ويتحتم على فريق الاتصال ، الذي تحمل المسؤولية الرئيسية عن اعداد واعتماد خطة التسوية ، ان يظهر ارادة سياسية حقيقية ويمارس ضغطا أكبر على حكومة جنوب افريقيا لتمثل أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بوصفه الاطار الوحيد الصالح الذي يمكن من خلاله تحقيق حل يتماشى والطموحات المشروعة لشعب ناميبيا .

وعلاوة على ذلك ، أشار أحد أعضاء فريق الاتصال ، وهو عضو دائم في مجلس الأمن ، الى ان الاجراء الذى اتخذه الفريق غير كاف . وأشار الى أن المجلس قد تعلم درسا ، وأظهر لنا ضالة الأمل الذى نستطيع أن نعلقه على ذلك الفريق ما لم يشرع في دفعة نهائية للعمل على انجاز المهمة المتمثلة في ممارسة ضغط الى جانب القانون والعدالة . وبهذه الطريقة يكون قد أوفى بوعوده لشعب ناميبيا وأفريقيا والمجتمع الدولي .

ويتحتم على منظمتنا ، التي نؤمن بمبادئها ايمانا راسخا ، ان تغير نهجها وتجبر جنوب افريقيا على احترام قراراتها ، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وهي القرارات التي لا تزال ، كما قلنا ، الأساس الوحيد الصالح للتوصل الى تسوية تفاوضية .

وبالنظر لخطرسة بريتوريا ، وفي سبيل السلم والأمن الدوليين ، نعتقد انه لا ينبغي لمجلس الأمن ان يتردد في اتخاذ تدابير فعالة ، وفقا للمواد ذات الصلة من الفصل السابع من الميثاق ، لحماية السلامة الإقليمية لناميبيا وحق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفي الاستقلال .

فاستخدام الامكانيات المتضمنة في الفصل السابع من الميثاق ، لا يزال بالامكان تخليص شعوب افريقيا الجنوبية من أخطار مواجهة خطيرة . وعلاوة على ذلك ، لا ينبغي اخضاع الاجراءات المحتملة هذه للارادة السياسية لدول معينة ، أدت تصرفاتها في مجلس الأمن على وجه الخصوص ، الى شلل الأمم المتحدة وجعلها غير فعالة .

واننا نأمل ان تسود الحكمة والواقعية وان يصبح بوسعنا ، بتجميع جهودنا ، ان نضمن تغليب المصالح الطويلة الأجل على المصالح قصيرة الأجل التي تحكم خيارات البعض ، وأن نكره جنوب افريقيا على مواجهة الحقيقة الواضحة والانسحاب من ناميبيا وفقا لخطة الأمم المتحدة للتسوية .

ويمكن للجهود التي نضطلع بها جميعا باخلاص وايمان ، باسم قوة القانون والتزامات منظماتنا ، أن تضمن خروج ناميبيا من ليل الاستعمار الطويل وتصبح فسي الدورة القادمة عضوا كامل العضوية في منظماتنا وتضطلع بجميع مسؤولياتها الدولية بوصفها دولة حرة ومستقلة وذات سيادة .

وعندها ، نكون أخيرا قد حققنا التزاماتنا بموجب أهداف ومبادئ الميثاق .

السيد غاربا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتوافق هذا العام والذكرى السنوية المئوية للاحتلال الاستعماري لناميبيا . كما يتوافق أيضا مع مرور قرن على المعاملة الوحشية والقمع المنهجين ضد النامبيين واستغلال موارد ناميبيا دون رافة بأهلها . ان هذه الجمعية تعرف جيدا محنة شعب ناميبيا التي تدعو للأسى والحزن . ولذا لا حاجة بي الى أن أكرر ما جاء في القرارات والمقررات التي اعتمدها هذه الجمعية ومجلس الأمن ، مطالبة بانسحاب نظام جنوب افريقيا العنصري من ناميبيا . ولا حاجة بي الى ان أشير ملل للجمعية عن طريق الدخول في تفاصيل الجهود التي بذلت بلا نجاح ، فيما يمكنني قوله ، لتأمين انسحاب النظام العنصري من ناميبيا . فكل هذا معروف جيدا الى درجة انه لا يستدعي مزيدا من التوضيح . ولا يزال وفد بلدي يشعر بقلق بالغ ازاء الحالة في ناميبيا على وجه الخصوص ، وفي الواقع بالنسبة لمنطقة الجنوب الافريقي على وجه العموم . ان عدم ادراك الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة لاستمرار احتلال نظام جنوب افريقيا العنصري غير المشروع لناميبيا ، من قبل تلك الدول التي تواصل تشجيعها السافر بعناد وغطرسة لنظام بريتوريا على التماذي في تحديه السافر لهذه المنظمة لأمر يدعو الى الأسف العميق .

لقد شهد العالم بأسره في الأسبوعين الماضيين مشهدا شادا ، شن فيه النظام العنصري هجوما شريرا ووحشيا وغير مستفز ضد السود الابرياء العزل ، الذين لا ذنب لهم الا أنهم تجرأوا ان يتكلموا ضد نظام الفصل العنصري وهو نظام ، كما

نعلم جميعا ، يعمل على تجريد هم من انسانياتهم ويحرمهم من جنسيتهم في بلد هم .

لقد لاحظت اللجنة الثانية القائمة التابعة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تقريرها الوارد في الوثيقة A/AC.131/115 ، ان نهب موارد ناميبيا الطبيعية والبشرية على يد جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الأجنبية لا يزال مستمرا دون هوادة ، وهو امر يتعارض مع المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، الذي صدر قبل عشر سنوات تقريبا . كما لاحظ التقرير أيضا ان احتلال جنوب افريقيا العنصرية لناميبيا قد أسفر عن اقتصاد استعماري اتسم باستنزاف الموارد الطبيعية الوفيرة للأقليم والسيطرة على القوة العاملة الأسيرة فيه من جانب الشركات عبر الوطنية ، التي تتخذ من جنوب افريقيا وأوروبا الغربية وشمال افريقيا مقارا لها .

وهنا يمكن لب المشكلة . فعلى حين تتجاهل جنوب افريقيا المجتمع الدولي ، يؤمن تواطؤ حلفائها الغربيين استغلال شركاتها عبر الوطنية لناميبيا . ونحن نرفض التسليم بالقول بأن أنشطة هذه الشركات الغربية عبر الوطنية تسهم بأية طريقة مفيدة في حياة الشعب الناميبي ، بوصفه قولا كاذبا ومتحيزا .

ان استمرار اجهاض أعمال الأمم المتحدة ومقترحاتها من خلال استعمال حقوق النقض من جانب حلفاء جنوب افريقيا في مجلس الأمن يجب أن ينظر اليه على ضوء هذه الخلفية ، ولقد شهدنا بعض الدول الأعضاء التي أدانت جنوب افريقيا في شباط / فبراير ١٩٨١ لممارستها الخداعة المدمرة خلال محادثات جنيف السابقة على التنفيذ ، وهي تتحول فيما بعد الى نقض مشروعات قرارات في مجلس الأمن تحت على فرض عقوبات على نظام الفصل العنصرى في بريتوريا . ولقد قامت تلك الدول بذلك حماية للنظام من فرض العزلة الاقتصادية والثقافية والسياسية عليه من جانب المجتمع الدولي .

والواقع ان السألة النامية ومشكلات الجنوب الافريقي فيهما الكثير من المتناقضات بصفة عامة . وقد سبقت الحجج مؤخر دون حياء بأن الفصل العنصرى ليس من الانتهاكات العديدة لحقوق الانسان . وهذه الآراء لا تحتاج الى الرد . فهي على أحسن الفروض يمكن اعتبارها تبريرا لطمعها للشر من جانب سلالة جديدة من قادة البشر والأسم بحيث يصبح من الممكن للكائنات الانسانية الرشيدة في هذا العالم السعى بالمتحضر أن تقبل التعايش مع الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وقد كان ذلك توجه سياسة المشاركة البناءة المزعومة ، وهي السياسة التي مكنت أنصار المبادئ الديمقراطية في العالم من تقديم العون لعلمية وأد الحرية في ناميبيا ، وهي السياسة التي شجعت نظام بريتوريا العنصرى على تحديه للأمم المتحدة ودعمت جنوب افريقيا العنصرية في مواصلة حشدها العسكرى الكبير في ناميبيا . وقد دافع عن هذه السياسة بوصفها أداة لجعل نظام الفصل العنصرى يتطور نحو التغيير السلمى .

ونحن نرفض هذه الفرضيات المدعاة فهي ستار دخان لاضفاء نظرية تقوم أساسا على اللا اخلاقية والمادية والعنصرية البشعة . والواقع ان المشاركة البناءة لم تسفر عن أية نتائج منذ وجودها . فلم تقترب ناميبيا من الاستقلال رغم مرور أربعة أعوام ولم يخفف العنصريون في جنوب افريقيا من ظلماء نظام الفصل العنصرى اللانسانى البغيض . ونحن نتردد في الاقاضة في الكلام عن هذه النقطة لكننا نعيد التأكيد على دعوتنا الولايات المتحدة - وهي بلد تربطه بنيجيريا في الواقع أوثق الروابط والعلاقات -

أن تعيد النظر في سياسة المشاركة البناءة هذه ولا نشك في أن حكومة الولايات المتحدة ملتزم بالحرية والديمقراطية وناشد بأن يمارس الضغط على نظام الفصل العنصرى بجنوب افريقيا ليقوم بتطبيق نفس المبدأ على ٢٣ مليون من السود يجرى تجريدهم بوحشية من هويتهم الانسانية في وطنهم ودفع جنوب افريقيا الى الاندثار لقرارات هذه المنظمة واعطاء ناميبيا حريتها . ان الولايات المتحدة لها ثقل كبير في هذه الناحية ويمكن بالفعل أن تحدث هذا الفرق .

واسمحوا لي أن أتجراً ، نيابة عن وفد بلادي بتقديم سؤال للولايات المتحدة : هل لنا أن نأمل في أن تحتفل ناميبيا بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة بوصفها دولة مستقلة ؟ وأتعثم أن تجيب بالاجاب لأن مسألة استقلال ناميبيا مسألة تتعد حولها كل افريقيا ، ولا يمكن لأى قدر من الضغط أن يجعلنا نتغير باستخدام تكتيكات لوى الأذرع التي استخدمت معنا في الأيام الأخيرة .

وما تزال نيجيريا ملتزمة بحل مشكلة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وباستقلال ناميبيا . ان تحقيق استقلال ناميبيا الموحدة بما في ذلك خليج والفيس ستظل هدفا رئيسيا من أهداف سياستنا الخارجية ولن نتوانى في جهودنا حتى احراز النصر النهائي . ونعيد التأكيد على تأييدنا الحاسم لسوابو وعلى دعوتنا لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا كما اعتمدت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من الابطاء ودون أى تعديل أو زيادة أو شروط سابقة . ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى اعتمد بعد عملية مفاوضات طويلة وشاقة اضطرت خلالها سوابو الى تقديم تنازلات عديدة ما زالت حتى اليوم دون تنفيذ رغم مرور ست سنوات على اعتمادها . لكننا نعيد التأكيد على موقفنا بأن هذا القرار هو الأساس الوحيد المقبول لحل المسألة الناميبية .

ونحن مقتنعون وسنظل مقتنعين بأنه مهما طال الزمن فان الشعب الناميبى سيخرج في النهاية منتصرا على القوى الاستعمارية لاحتلال الفصل العنصرى . ونتسكك أيضا بأن ناميبيا ستظل مسؤولية فريدة ومباشرة للأمم المتحدة حتى يتحقق لها الاستقلال الحقيقى .

في الختام أرجو أن تسمحوا لي بانتهاز هذه الفرصة لأقرب لكم عن خالص تقديرنا العميق للخدمات التي واصلتم تقديمها لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفكم رئيسا لهذا المجلس ولست أشك في أنه تحت قيادتكم القديرة المستمرة سيواصل المجلس جهوده النشطة لصالح الشعب الناميبي ولتأمين تحقيق هذا الهدف .

السيد ماك دونا (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشـــــــــرف بالكلام نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

لقد ظلت ناميبيا مسؤولية دولية معترفا بها لأكثر من ٦٠ سنة وظلت قضية مطروحة على الأمم المتحدة منذ انشاء المنظمة في الواقع . انها مسؤولية خاصة من مسؤوليات الأمم المتحدة وموضع اهتمامها وهي من أخطر المشاكل التي واجهتها المنظمة .

والدول العشر تعيد التأكيد باستمرار على وجهة النظر القائلة انه يجب وضع حد الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا . وخطة الأمم المتحدة للتسوية التي اعتمدها مجلس الأمن بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وقبعتها كل من حكومة جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، تتيج الانتقال السلمي بناميبيا الى وضع الاستقلال المعترف به دوليا . وهي وحدها التي تتضمن اطارا مقبولا عالميا للانتقال السلمي الى وضع الاستقلال بطريقة تضمن لها هذه المنظمة الحرية والانصاف . وتعتقد الدول العشر لذلك اعتقادا راسخا أن شعب ناميبيا يجب أن يسمح له بتقرير مستقبله من خلال انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف و رقابة الأمم المتحدة طبقا لخطة التسوية هذه . ولا تقبل الدول العشر تأخير تنفيذ خطة التسوية أو تنحيها جانبا لأسباب د خيلة أو بسبب ترتيبات لا تتماشى والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد بذلت جهود شاقة عبر السنين من جانب الأمين العام وساعده الخاص ، ومن دول خط المواجهة ، ونيجيريا ، وسواو ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومجموعة الاتصال كلها ترمي الى التوصل الى حل سلمي وعادل للمسألة الناميبية طبقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أبدت الدول العشر هذه الجهود باستمرار . وفي هذا

الصدق ، تود الدول العشر أن تؤكد أنها ستواصل تأييد اتصالات الأمين العام مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق تسوية في إطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ووفقا للقرار ٥٣٩ (١٩٨٣) . وتعترف الدول العشر بأهمية التطورات الأخيرة في الجنوب الأفريقي . وقد لاحظت بارتياح الاتفاق الذي تسنى التوصل اليه بين انغولا وجنوب أفريقيا في ١٦ شباط/فبراير الماضي في لوساكا لتمييز فض الاشتباك العسكري في انغولا الجنوبية والرقابة عليه . وتعتقد جهود جميع الأطراف المعنية لاحتلال الأمن والاستقرار المتزايدين في المنطقة ، ونعرب عن الأمل في أن تسهم كل هذه التطورات في ايجاد مناخ الثقة المتبادلة الذي يمكن أن ييسر تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . مع ذلك ، تأسف الدول العشر بالغ الأسف لاستمرار احتلال جنوب أفريقيا غير المشروع لناميبيا بالتحدى لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ولأن الأمل في التوصل لتسوية لم تتحقق بعد .

وقد أدانت الدول العشر بشدة جميع أعمال العنف والتخويف التي ترتكب في —
 ناميبيا . ذلك ان هذه الأعمال بما فيها الاعتقالات التعسفية والاحتجاز دون محاكمة تسبب
 معاناة جمة للسكان المحليين . ان قرار جنوب افريقيا الأخير بفرض التجنيد العسكري
 الاجبارى على جميع الذكور النامبيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٥٥ عاما للخدمة
 في جيش احتلال ناميبيا يشير قلعا بالغيا لدى الدول العشر وهي تأسف له شديد الأسف .
 وسود قلق دولي عميق ازاء التأخير في عملية تأمين استقلال ناميبيا . ويعد تنفيذ
 خطة الأمم المتحدة للتسوية شرطا ضروريا وملحا لتحقيق ذلك الغرض . فقد انقضت ستة أعوام
 منذ اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يصادق على هذه الخطة ، والدول
 العشر تؤكد رفضها لأية مناورات تسوية تعتمد اليها جنوب افريقيا لادامة احتلالها غير
 المشروع لناميبيا وفرض تسوية داخلية على شعب ذلك الاقليم . وستواصل الدول العشر
 مساندة جميع الجهود الرامية الى التنفيذ العاجل لخطة الأمم المتحدة للتسوية .
 وسيواصل الاتحاد الاقتصادي الاوروبى والدول الأعضاء فيه تقديم العون للشعب
 الناميبى ولا سيما من خلال دعم معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، كما تؤكد مرة أخرى
 استعدادها للمساعدة في تنمية ناميبيا بعد حصولها على حريتها واستقلالها .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٠٠